Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

جامعة محمد بوضياف– المسيلة–

كلية الحقوق والعلوم سياسية

قسم العلوم سياسية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص: إدارة محلية.

دور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية (2020-2010)

إعداد الطالب:

بــورغداد فاتح

تحت إشراف أ:

حـريزي زكرياء

السنة الجامعية 2021/2020

Supprimer filigrane
Wondershare PDFelement

شكر وتقديـــــــر

أتقدم بعميق الشكر وخالص التقدير لكل أساتذتي بقسم العلوم سياسية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة وعلى رأسهم الاستاذ المشرف: حريزي زكرياء دعائي لهم بالتوفيق والسداد وجزاهم الله عنا كل خير.

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane
Wondershare PDFelement

الإهـــداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى ، الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع ،ثمرة الجهد والنجاح التي اهديها لوالدي الكريمين ، أطال الله عمريهما ،وحفظهما من كل سوء إلى كل العائلة إخوتي وأخواتي إلى زملاء العمل إلى أساتذتي الكرام بقسم العلوم سياسية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة .إلى كل من ترك أثرا جميلا في حياتنا إلى كل اللذين أحبهم قلبي ونسيهم قلمي .

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الملخص:

إن الرقمنة قد أسهمت في تقديم تطبيقات جديدة لمكافحة الفساد الإداري، على سبيل المثال: الخدمة الالكترونية ،الرقابة الالكترونية، والتي تعد كآليات ذات كفاءة من خلال اعتماد تكنولوجيات الإعلام والاتصال ،خصوصا فيما يتعلق بالشفافية والمساواة في الخدمات العامة المقدمة .إذ توفر الرقمنة إمكانية تعزيز الروابط بين المؤسسات الإدارية فيما بينها وبين المؤسسات والمواطن من خلال تطبيق تكنولوجيات الإعلام والاتصال وممارسة الشفافية في تقديم الخدمات والرقابة الالكترونية على الأعمال والخدمات المقدمة وعلى غرار الدول التي انتهجت هذه المبادئ عملت الجزائر على السير في نهج الرقمنة والإدارة الالكترونية حديثة لاسيما بهدف محاربة الفساد الإداري.

الكلمات المفتاحية :

الرقمنة، الإدارة الالكترونية، الفساد الإداري، الرقابة الالكترونية، التوقيع الالكتروني، تكنولوجية المعلومات والاتصال.

Résumé:

La numérisation a contribué à l'introduction de nouvelles applications pour lutter contre la corruption administrative, par exemple: le service électronique, la surveillance électronique, qui sont considérés comme des mécanismes efficaces par l'adoption des technologies de l'information et de la communication, notamment en ce qui concerne la transparence et l'égalité dans les services publics fournis. Renforcer les liens entre les institutions administratives entre elles et entre les institutions et les citoyens grâce à l'application des technologies de l'information et de la communication et à la pratique de la transparence dans la fourniture des services et du contrôle électronique des entreprises et des services fournis, et comme les pays qui ont adopté ces principes, l'Algérie a travaillé sur une approche de numérisation et de gestion électronique moderne, notamment dans le but de lutter contre la corruption administrative.

Les mots clés :

La numérisation. Gestion électronique, corruption administrative, contrôle électronique, signature électronique, technologies de l'information et de la communication.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

تعد ظاهرة الفساد من الظواهر الشائكة وواسعة الانتشار عالميا، إذ أن انتشارها لا يقتصر على الدول المتخلفة أو السائرة في طريق النمو فقط. بل تعدى ذلك إلى جميع أنحاء العالم حتى الدول المتقدمة منها. مهما كان طبيعة أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة وأصبحت هذه الظاهرة تحتل اهتمام الدول ومواطنيها في جميع العالم وذلك لما لها من تأثير على امن المجتمعات واستقرارها .

لقد تزايد الاهتمام بظاهرة الفساد لما له من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما أدى إلى تدخل المجتمع الدولي لوضع استراتيجية للحد من هاته الظاهرة وكل الصور المتعلقة بها لاسيما ما يتعلق بالجهاز الإداري باعتباره الدعامة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الدولي والدول.

إن الفساد المرتبط بالجهاز الإداري هو ما يعرف بالفساد الإداري والذي يعد ظاهرة واسعة الانتشار محليا ودوليا، وقد مست جميع الأجهزة الحكومية .لدرجة أصبح لا يمكن أن نجد مجالا أو ميدانا يخلو من جزء كبير أو صغير من ملامح الفساد الإداري سواء كان في أعلى هرم المسؤولية أو في القاعدة ،مسؤولين وموظفين على سواء السبيل ،فلطالما عرفت الوظيفة العمومية عدة سلوكيات تفتقد النزاهة تتمثل في ارتكاب الموظفين لجملة من الانحرافات تخل بالسير الحسن للوظيفة العمومية عن طريق استغلال النفوذ من اجل تحقيق غايات ومصالح شخصية على حساب الصالح العام .

وفي هذا المجال طرحت عدة آليات لمواجهة ومكافحة الفساد الإداري والحد من آثاره السلبية ومن ابرز الآليات المستعملة هي الإدارة الالكترونية ،فبعد التحول الذي شهده العالم للإدارة من صورتها التقليدية المعروفة إلى صورة متقدمة في الدولة المعاصرة التي كان لزاما عليها تطبيقها لمواكبة التطورات الحديثة والولوج إلى عصر الثورة الرقمية .

فالإدارة الالكترونية تعمل على الحد من التجاوزات التي كانت تحدث في الإدارة التقليدية كالبيروقراطية والمحسوبية والرشوة والوساطة وذلك من خلال تعزيز دور الشفافية والمساءلة في التسيير والتنظيم الإداري .كما تعمل على تحديث العمليات الإدارية التقليدية إلى عمليات إدارية متقدمة الكترونية من اجل خلق مناخ فعال والعمل على تطوير عملية الرقابة من اجل الحد من التسيب ولانحرافات داخل الجهاز الإداري والاعتماد على التوقيع الالكتروني من اجل مكافحة الفساد وما لهذا الأخير من إثبات للإعمال غير الشرعية والكشف عن المتورطين فيها ،من اجل رفع درجة الكفاءة في المنظمة والإدارة العمومية والعمل على تحسين أداء الموظفين وتحسين مستوى الخدمة المقدمة.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أهمية الدراسة:

إن الغاية من القيام بهذه الدراسة هو الوصول لتحقيق مجموعة من الأهداف منها ازالة الغموض والتعرف على مفهوم الإدارة الالكترونية والتعرف على ظاهرة الفساد الإداري التي تعاني منها الدول ومعرفة كيفية مساهمة الإدارة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري ومختلف الآليات الالكترونية لتحقيق ذلك .

أهداف الموضوع:

من خلال هذه الدراسة يمكن الوصول إلى جملة من الهداف أهمها:

- إزالة الغموض عن مفهوم الإدارة الالكترونية والفساد الإداري
- توضيح دور الإدارة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري
- التطرق لأساليب الإدارة الالكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري

أسباب اختيار الموضوع:

- أسباب ذاتية: تتمثل في رغبة الباحث في دراسة الموضوع كونه يربط بين ظاهرتين الأولى ظاهرة حديثة ;وهي ظاهرة الرقمنة والثانية ظاهرة الفساد الإداري وهو ظاهرة قديمة متفشية في جميع الدول والمجتمعات ، ومحاولة إثراء موضوع الرقمنة أو الإدارة الالكترونية ودورها في محاربة الفساد الإداري.
- أسباب موضوعية وتتعلق بما يلي:

دراسة الإدارة الالكترونية والتعرف عليها وتحليل ظاهرة الفساد الإداري وتبيين طرق مكافحة الفساد الإداري الكترونيا.

إشكالية الدراسة:

كيف ساهمت الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020 ؟

وتندرج تحتها مجموعة من الأسئلة الفرعية :

- ما مفهوم الرقمنة ؟
- ما مفهوم الفساد الإداري ؟
- كيف تساهم الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري ؟
- كيف ساهمت الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر؟

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرضيات : لقد حاولنا في دراستنا مقابلة الإشكالية بمجموعة فرضيات تتمثل في:

- كلما إتبع أسلوب الرقمنة فإننا نبتعد عن أسلوب الإدارة التقليدية.
- كلما اتجهنا نحو الرقمنة فإن ظاهرة الفساد الإداري تنحصر؟ .
- كلما اتبعت الجزائر الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري فان هذه الظاهرة تتقلص وتنحصر.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة في تطرقها لموضوع الرقمنة ودورها في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر ،خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020 .

صعوبات الدراسة

من بين أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة :

- نقص المراجع في مجال الرقمنة .
- نقص الدراسات في هذا المجال والمتعلق بمكافحة الفساد الإداري الكترونيا.
- المراجع التي تم التحصل عليها كتب ومذكرات الكترونية .

منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأجل تحليل ظاهرة الفساد الإداري وإبراز أسبابه وآثاره، بالإضافة إلى التطرق للإدارة الالكترونية وتوضيح أهدافها ومبادئها وكيف تسهم في الحد من ظاهرة الفساد الإداري وبيان أساليب ذلك من خلال المسائلة والرقابة الإلكترونية.

تقسيم الدراسة:

لقد قمنا بتقسيم الدراسة من خلال وضع فصلين الأول مدخل مفاهيمي للدراسة تناولنا فيه مطلبين الأول ماهية الرقمنة في ثلاثة فروع، تعريفها، مبادئها، أهدافها، أما المطلب الثاني فتحدثنا فيه عن متطلبات الادارة الالكترونية في ثلاثة فروع هي المتطلبات المتطلبات التشريعية والقانونية وفي الفرع الثاني المتطلبات الإدارية والتنظيمية أما الفرع الثالث فتناولنا فيه المتطلبات الفنية والبشرية، أما المبحث الثاني فقد كان عن الفساد الإداري بمطلبين الأول ماهية الفساد الإداري في فرعين تعريفه وخصائصه ومطلب ثاني الأسباب والآثار المترتبة عنه.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وفي الفصل الثاني للدراسة تناولنا محاربة الفساد الإداري الكترونيا في ثلاث مباحث الأول الخدمات الالكترونية كأسلوب لمحاربة الفساد من خلال مفهوم الخدمة الالكترونية تعريفها ،متطلباتها ،البوابة الالكترونية في ثلاث فروع متتالية.

أما المبحث الثاني فتناولنا الرقابة والتوقيع الالكتروني كأداة لمحاربة الفساد الإداري في مطلبين الرقابة الالكترونية التعريف ،الخصائص، متطلبات، ودورها في مكافحة الفساد الإداري. المطلب الثاني التوقيع الالكتروني تعريف صور التوقيع الالكترونية اما المبحث الثالث فتناولنا بالدراسة ،الإدارة الالكترونية بالجزائر .وفي الأخير خاتمة الدراسة.

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane
Wondershare PDFelement

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للد راسة

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المبحث الأول: (ماهية الرقمنة)

لقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والرقمية تلعب دورا مهما في تحسين معيشة الإنسان وتعزيز التنمية في المجتمع وكذا في الجهاز الإداري فضلا عن استخدامها كعنصر فعال من اجل تبادل المعلومات والمصالح الدولية والعالمية.

لقد أصبح معيار التقدم والرقي في العالم يقاس بمدى الإلتحاق بثورة المعلوماتية وفهم حقيقتها وأصبح من الضروري على الدولة إعادة حساباتها في طريقة تقديم الخدمات للإفراد، أين ظهرت آليات جديدة بعدما كانت تقليدية أصبحت رقمية أو الكترونية، ونتطرق في هذا المبحث إلى ماهية الرقمنة تعريفها مبادئها وأهدافها.

المطلب الأول: (مفهوم الرقمنة)

إن تطور تقنيات المعلوماتية والاتصال تعتبر قفزة نوعية في عالم المعرفة والعمل الإداري مما أدى إلى ظهور مجموعة من المفاهيم التي غيرت الكثير في الحياة اليومية كالإنترنت، والرقمنة، المبيعات الالكترونية، الحكومة الالكترونية, الإدارة السبرانية، مما ساعد على تغيير بنية المشاريع الإدارية التي تساهم في التغير والتطور وتحسين مردودية الخدمات الإدارية، وعليه تم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع ،الفرع الأول يتضمن تعريف الرقمنة ،الفرع الثاني يتضمن مبادئها، الفرع الثالث ويتضمن أهداف الرقمنة.

الفرع الأول: (تعريف الرقمنة)

يعد مصطلح الرقمنة مصطلح حديث النشأة غير أن هناك العديد من التعريفات التي قدمت لهذا المصطلح، كان معظمها قد قدم تعريفات للحكومة الالكترونية نظرا لوجود تداخل وترابط مفاهيمي بين مصطلح الحكومة الالكترونية والإدارة الالكترونية والرقمنة حيث تم تعريف الرقمنة" بأنها استخدام الوسائل، والتقنيات الالكترونية بكل ما تقتضيه الممارسة أو التنظيم أو الإجراءات أو التجارة أو الإعلان"[1]

إن الرقمنة تمثل تحولا أساسيا في مفهوم الوظيفة العمومية بحيث ترسخ قيم الخدمة العامة ، ويصبح الجمهور المستفيد من الخدمة محور اهتمام مؤسسات الدولة، كما يتعدى مفهومها هدف التميز في تقديم الخدمة

1 محمد محمود الطعامنة، طارق شريف العلوش، الحكومة الالكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي .المنظمة العربية للتنمية الادارية, 2004،ص.10-11.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

والتواصل مع الجمهور بالمعلومات وتعزيز دوره في المشاركة والخطط من خلال تطوير علاقات اتصال أفضل بين المواطن والدولة.[2]

في حين ركز البعض في تعريفهم للرقمنة على جانب الإدارة الالكترونية ، على محاولة تبيين مدى إمكانية اختصار الوقت والسرعة في الأداء والعمل على تقريب المسافة وجعل الإدارة من المواطن أقرب من أي وقت مضى، فقد عرفت انجاز الأعمال والمعاملات الإدارية وتقديم الخدمات عبر شبكات الانترنت دون تنقل المواطنين والعملاء إلى الإدارات العامة وحضورهم الشخصي من اجل انجاز أعمالهم.

وتعرف الرقمنة باعتبارها منظومة متكاملة، وبنية وظيفية وتقنية مفتوحة " هي غطاء يشمل كل من الأعمال الالكترونية للدلالة على الإدارة الالكترونية للأعمال ، والحكومة الالكترونية, للدلالة على الإدارة الالكترونية العامة، أو الإدارة الالكترونية الحكومية الموجهة للمواطنين أو الموجهة للإعمال، أو الموجهة لمؤسسات ودوائر الحكومية المختلفة"[1]

وأيضا هي الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الالكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية ثم معالجته حسب خطوات متتابعة ومتسلسلة منفذة مسبقا.

وانطلاقا من التعريفات السابقة للرقمنة ومدلول الإدارة الالكترونية يمكن القول انه عبارة عن بديل جديد يعيد النظر في العلاقات التي تربط الإدارة بالمواطن عن طريق التحويل الرقمي وذلك بالانتقال من الشكل التقليدي أو الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية التي تتركز على تقنيات الاتصال والمعومات .[2]

2 ياسين سعد غالب ،الادارة الالكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية. المملكة العربية السعودية ،معهد الإدارة العامة ،2005،ص3.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الثاني: (مبادئ الرقمنة)

تسعى جميع الدول إلى دعم الإدارة بجميع الوسائل الحديثة من اجل تحقيق قفزة نوعية وتطوير الإدارة في مجال العمل الالكتروني ،قصد تسهيل الحصول على المعلومات والبيانات والاستعمال الأمثل لأجهزة الإعلام الآلي والاستفادة منها في مجال اتخاذ القرارات الإدارية, وانجاز الأعمال بسرعة وترتكز الخدمات الالكترونية على مجموعة مبادئ تتلخص في :

- الاهتمام بخدمة المواطن من خلال خلق بيئة فيها تنوع المهارات والكفاءات المهيأة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في الإدارة ،مع التركيز دائما على توظيف المعلومات واستخلاص النتائج واقتراح الحلول الملائمة لكل المشاكل، مع استغلال امثل لبيئة الإدارة الالكترونية عن طريق إتباع الخطوات التالية :

أولا : (التعرف على المشكلة وإيجاد حلول لها) .

- ✓ انتقاء المعلومات المتوفرة.
- ✓ تحليل المعلومات.
- ✓ تحديد نقاط القوة والضعف.[1]

1 مختار حماد،تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر 2007. ص ص14،15.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ثانيا:الإدارة الالكترونية ليست بديلا عن الوسائل التقليدية

تقوم الإدارة الالكترونية على خدمة عمومية للمواطنين والمؤسسات الأخرى العمومية والتي لايمكن أن تكون بديلا كليا للوسائل التقليدية في العمل الإداري, وتوفير تلك الخدمات خصوصا في المراحل الأولى لتطبيق الإدارة الالكترونية ويعتمد نجاح هذا التطبيق على ضمان متطلبات تقنية والالتزام بتغيير طريقة العمل الإداري جذريا.[1]

ثالثًا: التركيز على النتائج

تركز الإدارة الإلكترونية على تحويل الأفكار إلى نتائج، لأنها تقدم فوائد للجمهور وتتمثل في تخفيف على المواطن من حيث المال ,الجهد والوقت، وضمان استمرار الخدمة في جميع المجالات مثل دفع الفواتير ببطاقة الائتمان دون الذهاب إلى المركز.

رابعا: سهولة الاستخدام و الإتاحة

إتاحة تقنيات الإدارة الإلكترونية للجميع في المكاتب والجامعات، وفي كافة المجالات والميادين للاستفادة من مزاياها.

خامسا: تخفيض التكاليف والتغير المستمر

للاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتغيير مبدأ أساسي للإدارة الالكترونية ,بحيث أنها تسعى بانتظام لتحسين وإثراء ماهو موجود ورفع مستوى الأداء سواءا بقصد كسب رضا الزبائن آو بقصد التفوق في التنافس.[1]

[1] عمار بوحوش ،نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين. دار المغرب الإسلامي، بيروت لبنان،2006. ص ص189 -191.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الثالث: أهداف الإدارة الالكترونية

تقوم الإدارة الإلكترونية على فكرة مفادها: "أن الإدارة العمومية مصدر الخدمات والمواطن والوظائف التي تعمل في هذه الخدمات هي أهداف تسعى إلى تحقيقها في إطار تعاملها مع المواطن أو غيرها من تلك من الإدارات وتتلخص هذه الأهداف كما يلي:

- ✓ إدارة واستعراض الملفات ومراجعتها بدلا من حفظها وكتابتها[1]
- ✓ الاعتماد على الأرشيف الالكتروني مع مايحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق والقدرة على تصحيح الأخطاء الواردة بسرعة ,ونشر الوثائق لأكثر من جهة في اقل وقت ممكن وفي أي وقت كان .[2]
- ✓ الانجاز السريع للأعمال مع اختصار زمن التنفيذ في مختلف الإجراءات .
- ✓ ترشيد القرارات المتعلقة بالعمل الحكومي والتقليل من الإجراءات المعقدة من خلال إعادة تنظيم العمل الإداري وتأهيل الكوادر البشرية وتزويدهم بالتقنيات الحديثة والتدريب الجيد عليها.
- ✓ شفافية العمل الإداري وشفافية المعلومات وعرضها أمام العملاء والمواطنين.[3]
- ✓ وبهذا تعتبر الإدارة الإلكترونية تحولا أساسيا في مفهوم الخدمة العامة ، مما يرسخ قيم الخدمة العامة ويصبح الجمهور هو المستفيد من خدمة المؤسسات العامة وتعزيز التعاملات في التواصل بين الجمهور والإدارة عن طريق تعزيز دور المشاركة والرقابة كما تتضمن تعديلات هيكلية للإدارة.[4]

ومن ثم فالإدارة الإلكترونية تعمل على تحويل الأيادي العاملة الزائدة عن الحاجة إلى أيادي عاملة لها دور أساسي في تنفيذ مشاريع الإدارة ,عن طريق مواكبة التطوّرات الجديدة التي طرأت على المؤسسات والاستغناء عن الموظفين الغير أكفاء الغير قادرين على التكيف مع الوضع الجديد وتقليل معوقات اتخاذ القرارات.[5]

- ✓ بفضل البيئة الالكترونية يمكن الربط بين القطاعين العام والقطاع الخاص, فالقطاع العام بحاجة للقطاع الخاص ليحصل على حاجاته من الخدمات وهذا التواصل بين القطاعين يتم بطريقة الكترونية .[6]

---

1. علاء عبد الرزاق السالمي، مرجع سابق ص39.
2. عماد بوقلاشي، الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين الادارات العمومية (دراسة حالة وزارة العدل) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2010-2011ص90.
3. احمد بن عيشاوي، اثر تطبيق الحكومة الالكترونية على مؤسسات العمال. مجلة الباحث,العدد07 ،جامعة ورقلة 2008. ص289.
4. نفسه، ص 290.
5. عبد الكريم عاشور، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الو م أ والجزائر. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدواية ، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، (2010/2009). ص16.
6. عماد بوقلاشي، مرجع سابق،ص91

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المطلب الثاني: متطلبات الإدارة الالكترونية.

إن عملية تطبيق الإدارة الالكترونية كأي كمشروع أو برنامج يحتاج إلى تهيئة البيئة المناسبة باعتبارها تحولا شاملا من المفاهيم والنظريات والأساليب والإجراءات والهياكل والتشريعات, التي تقوم عليها الإدارات التقليدية فهي ليست مجرد شعار يرفع أو طموح يمكن تحقيقه من خلال وصفات جاهزة ,أو خبرة مستوردة يمكن نقلها وتطبيقها .بل هي عملية معقدة تشمل على نظام متكامل من المتطلبات البشرية و التشريعية والتنظيمية فهي تتأثر بكافة عناصر البيئة المحيطة بها وتتفاعل معها . وبالتالي لابد من توفر متطلبات عديدة ومتكاملة لمفهوم الإدارة الالكترونية وإخراجها إلى حيز الواقع العلمي والعملي. وهنا سنتناول في الفرع الأول المتطلبات القانونية والتشريعية وفي الفرع الثاني المتطلبات الإدارية والتنظيمية وفي الفرع الثالث المتطلبات الفنية والبشرية.[1]

الفرع الأول: المتطلبات التشريعية والقانونية.

يتطلب تطبيق النظام الالكتروني استعداد تشريعي متكامل يواكب المتغيرات والمستجدات الجديدة, لأن الجرائم الناجمة عن استخدامه هي جرائم مستحدثة لم يتعرض لها التشريع القائم , فالحاجة ملحة إلى تعديل ومراجعة المسلمات التقليدية في القضاء , واستبعاد ما لا يصلح منها بالإضافة إلى وضع تشريعات جديدة, تستمد نصوصها القانونية من البيئة الإلكترونية للإدارة الحديثة التي خلقت نوعا جديدا من الجرائم وهي الجرائم الإلكترونية , كالقرصنة و الاختراق, والتزوير و الاختلاس , وانتهاك سرية المعاملات والحريات و غيرها .[2]

لذا وجب إعداد تشريعات جديدة, وإضفاء تعديلات على التشريعات القائمة لتحقيق الأهداف الآتية:

- إعطاء المشروعية على الأعمال الإلكترونية, من خلال إصدار قوانين أو قرارات وزارية, بهدف تحديد المباح و المحظور, وشرعنه الجريمة الإلكترونية والعقوبة المصاحبة لها, فالتشريعات القائمة على وجود غطاء شرعي بجرم الأفعال المشينة الناجمة عن الاستخدام السيئ للتقنيات الحديثة.
- إلزام الجهات الحكومية بالتحول إلى الإدارة الالكترونية.[3]
- إضفاء الصفة الرسمية على مخرجات الحاسوب الآلي وكافة الوسائل التقنية الحديثة التي يسهل الاعتماد عليها والتعامل بها في الجهات الرسمية .
- إعطاء المصداقية للتوقيع الإلكترونية .[4]
- إعطاء مشروعية لإثبات الشخصية الإلكترونية برقم معين أو حساب بنكي.
- وضع معايير ثابتة وشفافية الإجراءات الإدارية بهدف وضع حد لتدخل المسئول في تعبئة النماذج .[5]

[1] نفسه، ص، 93

[2] عمار بوحوش, مرجع سابق .ص185

[3] نفسه .ص186.

[4] نفسه .نفس الصفحة.

[5] نفسه، ص 187.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

– ضمان سرية المعلومات وحمايتها حفاظا على سرية الحياة الخاصة .

– السماح بإمكانية الوفاء الإلكترونية لالتزامات المواطن عن طريق الدفع الإلكتروني بمختلف البطاقات بدل الدفع النقدي , مع توفير الحماية من التزوير لبطاقات الدفع .

– اعتماد الدفع الإلكتروني , ووضع شروط التحقق من المرسل لمنع الغير من إمكانية استخدامه.[1]

– إعطاء شرعية لعمليات البيع والشراء بالنظام الإلكتروني, وخاصة التجارة الإلكترونية .[2]

الفرع الثاني: المتطلبات الإدارية والتنظيمية.

إن التنظيم الالكتروني يعتبر عملية متعددة الجوانب والمفاهيم والممارسات. فهي ليست بسيطة ويجب أعادة هندسة الهياكل والإجراءات الإدارية في الإدارات العمومية وذلك من خلال :

– استحداث وحدات تنظيمية جديدة في الهيكل التنظيمي الجاري العمل به، للتكفل بتسيير مشروع الإدارة الإلكترونية.

– الارتكاز علي هياكل تنظيمية شبكية في الإدارة العمومية.

– إعادة هندسة التنظيمات العامة لتناسب الإدارة الإلكترونية، خصوصا بعد إدخال التقنية الرقمية.[3]

الفرع الثالث: المتطلبات الفنية والبشرية

تتمثل هذه المتطلبات في توفير البنية التحتية للإدارة الإلكترونية , وهي القاعدة الأساسية التي تبنى عليها الإدارة الإلكترونية , وتشمل تطوير و تحسين شبكة الاتصالات بحيث تكون متكاملة وجاهزة للاستعمال, واستيعاب الكم الهائل من الاتصالات في آن واحد. لكي تحقق استخدام شبكة الإنترنت, بالإضافة إلى توفير الرقمية الملائمة من أنظمة و قواعد و بيانات وبرمجيات , وتوفير كل ذلك للاستخدام الفردي أو المؤسسي على أوسع نطاق ممكن .[4]

و تتمثل البنية التحتية للإدارة الإلكترونية في مجموعة من العناصر على غرار الحواسيب وشبكات الاتصالات وبرامج حاسوبية, بالإضافة إلى المورد البشري الذي يرتبط عمله بتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات , وكذلك توعية الموطنين بثقافة الإدارة الإلكترونية الركيزة الأساسية لنجاح عملية التحول من الأنظمة الإدارية التقليدية إلى الأنظمة الإلكترونية العصرية , الآن الإدارة الإلكترونية هي فلسفة متكاملة من القيم والعادات والتقاليد , والأهداف , وترجمتها إلى الواقع العلمي الملموس تحتاج إلى وعي إجتماعي ومساندة الجمهور لهذا التحول ,

[1] أحمد العيشاوي ، مرجع سابق .ص294

[2] نفسه .ص296.

[3] عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، دار الفكر العربي ،الجزء الأول، الإسكندرية مصر، 2003 .ص93.

4 نفسه، ص 94.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

بحيث يكون الافراد مهيئون لتقبل الأنظمة الجديدة , وهي عناصر أساسية لنجاح عملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية.[1]

المبحث الثاني: ماهية الفساد الإداري

تعد ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة قديمة قدم الحياة نفسها, ولازالت إلى يومنا هذا منتشرة وبشكل كبير و أصبحت آفة خطيرة تعاني منها العديد من الدول حتى الدول المتقدمة لم تسلم منها , فلها أثار وخيمة على الحياة السياسية و الاجتماعية والثقافية والإدارية وقد تعددت مظاهر الفساد الإداري من رشوة وتزوير ومحسوبية وغيرها من الأعمال التي تتنافى مع أخلاقيات الوظيفة العامة, و التي تصدر من الموظف العام و لأسباب قد تكون

شخصية أو أسباب أخرى تدفعه لارتكابه , وحتى الإدارة الإلكترونية نجد بعض بؤر ومكامن الفساد, ولكن بطريقة مختلفة وسنتطرق في هذا المطلب لدراسة ظاهرة الفساد من خلال مطلبين ,الأول به فرعين هما :فرع أول لتعريف الفساد الإداري والفرع الثاني أسبابه و الفرع الثالث ذكرنا فيه مظاهر الفساد الإداري , أما بالنسبة للمطلب الثاني فقد بينا أسباب الفساد الإداري والآثار المترتبة عنه مع ذكر بعض الحلول للمكافحة وفقا لثلاث فروع ، الفرع الاول أسباب الفساد الاداري, الفرع الثاني الآثار المترتبة عن الفساد وفرع ثالث ذكرنا فيه بعض الحلول المقترحة للحد من الفساد الاداري كما سيرد في الدراسة :

المطلب الأول: تعريف الفساد الإداري، الأسباب والمظاهر

الفرع الأول: تعريف الفساد الإداري

الفساد لغة في معاجم اللغة في (فسد) ضد صلح والفساد لغة البطلان ,فيقال فسد الشئ أو بطل واضمحل ويأتي التعبير على معان عدة في القرآن الكريم حسب موقعه فهو الطغيان والتجبر كما في قوله تعالى: ((تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الأرض و لا فسادا والعاقبة للمتقين))[2]

أو عصيان لطاعة الله في قوله تعالى ((إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله و يسعون في الأرض فساد أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم و أرجلهم من خلاف أو ينفقوا في الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم عذاب عظيم)[3].

[1] نائل الحافظ العوالمة، الإدارة الالكترونية و مستقبل الإدارة العامة، مجلة دراسات الجامعة الأردنية ،المجلد29، العدد الاول،2002. ص ص 151-152.

[2] سورة القصص الآية 83.

[3] سورة المائدة الآية 33.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

والفساد له أكثر من معنى في اللغة منها ضد الصلاح , يقال أصلح الشيء بعد إفساده أي أقامة ومنها التقاطع والتدابر , يقال تفاسد القوم أي : تدابروا و تقاطعوا ومن معاني الفساد أيضا: الجدب, والقحط .

أما التعريف الإصلاحي للفساد فقد أعطيت عدة تعاريف, تختلف في نظرتها وطابعها وفلسفتها فمنها ما يوسع مضمونه ليربطه بالبعد الحضاري , وما فيه من قيم وتقاليد و نظم عقائدية وسياسية وبيئيه أخرى ونذكر منها:

الفساد الإداري هو مجموعة من الأعمال التجارية التي تظهر في الغلاف الخارجي للهيئة العامة أن تكون مادةً قابلة للاستخدام المباشر. وعرف أيضا: " سلوك بيروقراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع شخصية بطريقة شرعية، أو استغلال موظفي المواقع الإلكترونية للحصول على معلومات مفيدة يعتذر تحقيقها بطريقة مشروعة "[1]. فالفساد الإداري هو ارتكاب أعمال وتصرفات منافية للوظيفة العامة و هو ظاهرة تعاني منها العديد من الدول حتى المتطورة منها لم تسلم من هذه الظاهرة.

الفرع الثاني: أسباب الفساد الإداري.

الفساد الإداري ليس ظاهرة جديد وليس مقتصرا على الدول النامية فقط , ومن غير الممكن معرفة مدى انتشار الفساد بشكل دقيق في منطقة و مقارنتها بأخرى , وإنما يتم ذلك بشكل تقريبي فمعظم أعمال الفساد تتم بسريه ونادرا ما يتم الكشف عنها .وتختلف الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الفساد و نموه و انتشاره ونوجز اسباب الفساد فيما يلي:

الأسباب السياسية:

تعتبر الأسباب السياسية أهم العوامل التي تساعد على ظهور الفساد و نموه و انتشاره و ما توفره من بيئة مناسبة لتفشي هذه الظاهرة وتتمل هذه الأسباب في النقاط التالية :

- تعيين القيادات الإدارية في المواقع المهمة بناءا على الولاء السياسي, بغض النظر عن الكفاءة الإدارية ,وهذا يفتح أبواب المحسوبية السياسية ,ويصيب موظفي الخدمة المدنية بالإحباط.[2]
- بالإضافة إلى التعين على أساس الجهوية والقبلية مثلما هو شائع في الدول النامية.
- يمكن النظر إلى النظام السياسي باعتباره مفهوما واسعا يشمل التنظيمات والمؤسسات التي تنظم أمور الدولة ,و يعتبر الفساد السياسي من أسباب الانحرافات الإدارية فالعمل يتم ضمن البيئة السياسية ووفق إطارها الرسمي , والعاملون فيها مقيدون برقابة قضائية وتشريعيه لذا فإن غياب هذه الرقابة وضعف جهاز القضاء وفساد السياسة وافتقار الدولة إلى المعايير الحسابية كلها تسهل الانحرافات في سلوك العاملين وتزيد من خرق القوانين

[1] عامر الكبيسي ،الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة .المجلة العربية للإدارة، يونيو ,2000.ص1-2.

[2] عبد الله بن عبد الكريم السالم، الفساد الإداري في الدول النامية . مجلة البحوث الإدارية، العدد 21 . ص306.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وتسهل عملية الإفلات من العقاب وينتشر الفساد ويختفي الولاء لأهداف الجهاز الإداري وقد تساعد الدولة. في حد ذاتها في انتشار الفساد في أجهزتها ,ما دامت هي ذاتها مصدرا للفساد.[1]

وهذه الأسباب تنطبق على غالبية الدول النامية ويمكن انطباقها بنفس التعميم على الدول المتقدمة لأن هذه الدول تتعدد فيها قنوات الاتصال بين الجمهور وأجهزة الدولة والحكومة وتتفوق فيها الولاءات لأهداف الأجهزة الإدارية في الدولة على المصالح الخاصة والجزئية داخل المجتمع .[2]

– يتمتع المسئولين الحكوميين بحرية واسعة في التصريف داخل الإدارة , وبقليل من الخضوع للمساءلة فهؤلاء يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية عن طريق قبول الرشوة من الشركات أو المواطنين نظير حصولهم على إمتيازات و استثناءات. ونلاحظ هذه الظاهرة بكثرة في البلدان النامية باعتبارها تحتفظ بثروة هائلة من الموارد الطبيعية مما يعطي المسئولين فرص كثيرة ونطاقا واسعا لنهب المال العام و هذا في غياب آلية رقابية صارمة .

– ضعف المجتمع المدني وتهميش دور مؤسساته في كثير من الدول النامية كالأحزاب السياسية والتنظيمات الاجتماعية المختلفة مما يساعد على تفشي الفساد بالإضافة إلى عدم وجود منظمات مستقلة تعنى بمكافحة الفساد, مثل ما هو موجود في الدول المتقدمة وهذا الأمر يسهل إنحراف المواطنين ويشجعهم على الاستغلال السيئ للوظيفة العامة[3]

– إذن فغياب القدرة السياسية وتفشي البيروقراطية الحكومية وضعف أداء السلطات الثلاث (السلطة التنفيذية , التشريعية , القضائية) ,وغياب مجتمع مدني فاعل كلها عوامل مناسبة للفساد .

الأسباب الاقتصادية:

ومن أهم الأسباب الاقتصادية نذكر:

– تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية , كتدخلها في عمليات الاستيراد, فمثلا يصبح الحصول على رخصة في الأنشطة عملا مربحا , لهذا يهتم المستوردون برشوة المسئولين من أجل تخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة وتحقيق الربح.[4]

– انخفاض أسعار بعض السلع المدعومة مقارنة بأسعارها في السوق مما يشجع على السمسرة فيها والحصول عليها مقابل الرشاوى.

[1] علي بقشيش، إشكالية تأثير الفساد الإداري على برامج التنمية وتطبيق آليات الحكم الراشد في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر .أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013/2012 .ص45 .

[2] عبد اللطيف أسار فخري، اثر أخلاقيات الوظيفة في تقليل الفساد الإداري في الوظائف الحكومية . مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29يونيو 2006.ص45.

[3] علي بقشيش، مرجع سابق، ص46.

[4] نفسه، نفس الصفحة .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

– انخفاض مستويات الأجور في القطاع العام في ظل ارتفاع مستوى المعيشة , لذلك يلجأ الموظفون لتقاضي الرشاوى لتحقيق التوازن مع الإنفاق الخاص .

– وجود موارد طبيعية كبيرة في الدولة مما يغري المسئولين بممارسة أعمال الفساد بصورة أكبر , فمثلا الأرباح الخيالية الناجمة عن إستثمار النفط الذي يحقق أرباحا مغرية للشركات الأجنبية يحفز على دفع الرشاوى لبعض المسئولين للفوز بامتيازات .[1]

الأسباب الاجتماعية والثقافية:

هناك عدة أسباب اجتماعية وثقافية تساهم في ظهور الفساد الإداري وانتشاره منها ما يتعلق بالعادات والتقاليد والأعراف , ومنها ما يتعلق بالمستوى الثقافي الذي وصل إليه المجتمع لذا نلخص هذه الأسباب كما يلي :

طبيعة المجتمع وبروز أهمية العلاقات الشخصية في الحياة الاجتماعية , له أثر كبير في تفشي الفساد الإداري, فانتشار الولاءات الأسرية القبلية و الجهوية على حساب المصالح الوظيفية تؤدي إلى نمو بيئة الفساد ,بحيث تعتبرها سلوكيات عادية رغم أنها منافية للأخلاق والقوانين .[2]

– شعور بعض فئات المجتمع بالغبن والظلم وعدم المساواة.

– ضعف التوعية وانتشار الجهل والفقر وضعف الوازع الديني و وسائل الضبط الاجتماعي من قيم ورأي عام وسيادة القانون فوق الجميع .[3]

– وجود هوة بين الطموحات المادية و الاجتماعية للأفراد وبين الإمكانيات المتاحة لهم في الواقع ,مما يدفع إلى اللجوء إلى استغلال مناصبهم لتحقيق رغباتهم .[4]

الأسباب القانونية:

– غياب أو ضعف التشريعات والأنظمة والمؤسسات القانونية المختصة بجرائم الفساد.

– عدم تطبيق العقوبات على المستفيدين أو إقالتهم من مناصبهم, لوجود ثغرات قانونية وانتشار الفساد بقطاع القضاء والعدالة.

– خضوع المحامين و القضاة للأعراف و العادات و التقاليد والثقافة العامة السائدة في المجتمع.

– عدم خضوع التشريعات الجديدة للدراسة المعمقة من قبل المشرعين .

– ضعف أنظمة الرقابة والمتابعة والمحاسبة وعدم مسايرتها للتغيرات في عالم الفساد و الجريمة المنظمة.[1] من خلال ما سبق نلاحظ أنه لا يوجد سبب مباشر يؤدي إلى ظهور السلوكيات الفاسدة داخل الجهاز الإداري .

---

[1] نفسه، ص47

[2] عبد الله بن عبد الكريم السالم، مرجع سابق. ص305.

2 نفسه، ص 306 .

4 عبد الله احمد عبد الله المصراتي، مرجع سابق. ص72–73.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الثالث: مظاهر الفساد الإداري

يأخذ الفساد الإداري أشكالا وأنماطا متعددة كالرشوة ،استغلال السلطة والوظيفة، التسيب الوظيفي والاختلاس ،الابتزاز والمحسوبية. ونظرا لتشابك العوامل المساهمة في بروزه سنحاول التطرق بالشرح إلى أهم هذه المظاهر:

الرشوة:

وهي عبارة عن اتفاق بين الموظف أو عضو الإدارة وبين صاحب الحاجة وهو الراشي على قيام الأول بالتدخل لإصدار قرار أو عمل إداري أو الامتناع عن القيام بعمل مقابل عطية يقدمها له هذا الأخير.[2]

وقد حرمت الرشوة في الشريعة الإسلامية لقوله تعالى :(ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم و أنتم تعلمون)[3]

وللرشوة في القوانين الوضعية عدة معاني. فهي أغلبها تعد الانجاز غير المشروع بأعمال الوظيفة, وبعض القوانين العربية تعتبر الرشوة جريمتين منفصلتين أحداها جريمة المرتشي والثانية جريمة الراشي والقصد من ذلك تبرئة الموظف إذا رفض الرشوة مع تجريم الراشي حتى يعود للفعل مع عدم تحققه.[4]

لذلك تعتبر جريمة الرشوة أخطر الجرائم وأسوء الممارسات غير الأخلاقية التي يجب محاربتها, وذلك لما يترتب عليها من أضرار وأخطار تهدد المجتمعات , وتسود روح الإتكالية والنفعية على روح الواجب وأخلاقيات الوظيفة العامة.

استغلال السلطة الوظيفية:

إن تحريم استغلال النفوذ يأتي كون الجاني يظهر أن سلطته و تأثيره هي التي تحكم النظام و بأنه المتصرف في الأمور , وإذا كان النفوذ حقيقيا فمعناه أن الجاني قد أساء استغلال السلطة , أما إذا كان النفوذ مزعوما فقد أصبح قائما على الاحتيال والغش و الاصرار بالثقة التي منحتها له السلطات.[5]و بالتالي ما نلاحظه أن الوظيفة أو المنصب في الأجهزة الإدارية الحكومية قد أصبحت محل إهتمام و تنافس بين العاملين , لما توفره من

[1] نفسه. ص ص74 -75.

[2] بلال أمين الزين ،ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن مقارنة بالشريعة الاسلامية .دار الفكر الجامعي الاسكندرية ،الطبعة الأولى، مصر، 2009.ص102.

[3] سورة البقرة (الاية 188).

[4] علي بقشيش، مرجع سابق. ص37.

[5] عبد الفتاح خضر، جرائم التزوير والرشوة في المملكة العربية السعودية، مطبعة السفير، 1989 .ص.233.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

مزايا لأصحابها في ممارسة الفساد و استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية , ومثال ذلك إقبال العديد من الأفراد على العمل في الأجهزة الحكومية كالضرائب والجمارك رغم محدودية أجورها مقارنة بوظائف أخرى لأن مزايا الوظيفة جعلها محل تنافس بين الأفراد .

التسيب الوظيفي و الاختلاس:

التسيب الوظيفي والاختلاس من مظاهر الفساد الإداري التي تعاني منها الإدارة وسنتطرق فيما يلي إلى:

التسيب الوظيفي:

يتمثل في مخالفة القوانين و التنظيمات و اللوائح , ومن أمثلة ذلك عدم الحضور للعمل في المواعيد المحددة , و الخروج منه قبل المواعيد الرسمية , وعدم استغلال وقت العمل الرسمي لأداء الواجبات والأعمال الرسمية , وانشغال العاملين بأعمال غير رسمية خلال ساعات العمل , وهذه الأمور عادة ما تحدث في بيئته تساند فيها السياسية العامة نظاما بيروقراطيا .[1]

كذلك من مظاهر التسيب الوظيفي قيام بعض الموظفين بجمع عملهم في الإدارة و عملا إضافيا في القطاع الخاص , أو في المهن الحرة, وهذا ما يؤدي إلى زعزعة مبدأ نزاهة الموظف وحياده , لأنه يقضي إلى ترجيح المصلحة الخاصة المتمثلة في المشاريع التجارية والصناعية التي لا تنسجم و طبيعة المرافق العامة .[2]

الاختلاس:

وهو سلوك محرم ومدان شرعا وقانونا غالبا ما يكون موظفو الحسابات والمالية وأمناء الخزينة و المدققون وأعوان الجباية وتحصيل الرسوم والضرائب وأعضاء لجان الشراء ومسيرو المخازن وأعمال الصيانة طرفا فيها، ويقع الاختلاس عادة في الأموال النقدية والأشياء العينية العائدة للدولة والمؤسسات والهيئات التابعة لها .

الإختلاس أيضا هو خيانة الموظف للأمانة التي في عهدته ويختلف عن السرقة حيث هذه الأخيرة هي الاستحواذ الغير مشروع من قبل الموظف على أموال و أشياء في عهد الآخرين .[3]

في بعض المجتمعات المختلفة هناك اعتقاد سائد أن المال العام هو ملكية سائبة لا أهل له و إن العبث به و الانتفاع منه لأغراض شخصية هو أمر جائز وممكن لأنه ليس لشخص حقيقي سيطالب به.[4]

[1] علي بقشيش ،مرجع سابق. ص37.

[2] علي بقشيش ،مرجع سابق. ص38.

[3] فهد بن محمد الغانم ، مدى فعالية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري .مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإدارية، الرياض. ص10.

[4] بلال امين زين الدين، مرجع سابق. ص133.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الابتزاز والتزوير:

التزوير : هي جريمة مالية تجارية تتضمن قيام الموظف المسئول في جهاز أو مؤسسة حكومية عامة بالتحريف والتلاعب بالمعلومات والوقائع والوثائق التي وضعت تحت مسؤوليته رؤساؤه عليها واستخدام هذه المعلومات لتحقيق مكسب مالي عن طريق نقلها إلى شخص آخر في القطاع الخاص لتحقيق بدوره مكسب مالي، أو منفعة خاصة من ورائها.

وقد جرم المشرع الجزائري والمصري وكذلك المشرع الفرنسي التزوير في المحررات استنادا إلى تعلقها بالثقة العامة، والمعاملات بين الناس، سواءا كانت هذه المحررات عرفية أو تتصف بالصفة الرسمية، او صادرة عن موظف عام، لأن هذه الثقة التي تتجلى قيمتها في إثبات الحقوق والمراكز القانونية للإفراد.[1]

الابتزاز: هو نمط آخر للفساد الإداري يمارسه بعض الموظفين خاصة العاملين في أجهزة السياسية والأمنية المسؤولة عن حماية ونشر الطمأنينة، او مراقبة النشاطات الإقتصادية وغيرها ويلجأ هؤلاء الى ابتزاز المراجعين أو المهتمين عن طريق تخويفهم أو تهديدهم لإرغامهم على دفع مبالغ أو تقديم أشياء عينية أو يتعرضون للأذى المادي أو المعنوي، أو إلصاق التهم بهم.[2]

المحسوبية:

تتمثل في التحيز والمحاباة حيث تنطلق من دوافع قبلية وعنصرية و جهوية، حيث تقوم على التمييز بين المواطنين أو بين شرائح المجتمع وفئاته لإعتبارات عقائدية طبقية أو جهوية قبلية تؤدي في النهاية إلى التمييز و إضعاف ثقة المواطنين بنزاهة الإدارة وعدالتها. حيث يقوم الموظف المسئول بإعطاء الأولوية للأقارب و الأصدقاء والمعارف في حالات التوظيف أو الترقية، دون التقيد بالقواعد والشروط القانونية المنظمة لذلك , ودون النظر إلى إعتبارات الجدارة والمؤهلات و الإستحقاق وتكافؤ الفرص .[3]

المطلب الثاني: أنواع الفساد الإداري وأثاره

الفرع الأول : أنواع الفساد الإداري

أولا : الفساد السياسي .

[1] بلال أمين زين الدين، مرجع سابق .ص.133.

[2] علي بقشيش ،مرجع سابق. ص40.

[3] علي بقشيش ،مرجع سابق. ص41.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

يتعلق بمختلف المخالفات والانحرافات التي ترتبط بفساد المؤسسات السياسية في الدولة كغياب الديموقراطية و الشفافية, وانعدام المشاركة السياسية , وهذا النوع من الفساد يسود في بيئة تساند فيه السياسة العامة للحكومة نظاما بيروقراطيا يتسم بعدم الاستقرار السياسي وسلب حرية إبداء الرأي من المواطنين وحرمانهم من المشاركة في رسم السياسات العامة وهذا الفساد يصدر من كبار رجال الحكم والوزراء وقادة الأحزاب السياسية وكبار مسؤولي التشريع والقضاء .[1]

ثانيا : الفساد الوظيفي

يتعلق بالانحرافات الإدارية والوظيفة وخاصة تلك التي تصدر من الموظف العام أثناء آداء وظيفته والتي تظهر على شكل عدم احترام أوقات العمل في الحضور و الانصراف أو عدم استقبال الجمهور المتعامل مع الإدارة والبيروقراطية وقبول الرشوة وإفشاء أسرار الوظيفة, يطلق على هذا النوع من الفساد بالتسيب البيروقراطي الذي يعني تخلي العاملين وانصرافهم عن القيام بأداء واجباتهم كليا أو جزئيا , وعدم بذل المفترض والمتوقع منهم من مجهود مما يؤدي إلى عدم انتظام , العمل وإلى تدني مستوى الكفاءة التنظيمية .[2]

وبهذا يمكن أن نقول أن الفساد الوظيفي هو سلوك منحرف في أداء الالتزامات و الواجبات اتجاه الإدارة والمجتمع ,مما ينجم عنه عدم قدرة الأجهزة الإدارية في تنفيذ السياسات العامة للدولة المتعلقة بتأمين الخدمات الأساسية والتنمية الإجتماعية .

ثالثا : الفساد الاجتماعي والأخلاقي.

هو تبني قيم اجتماعية لا أخلاقية غريبة عن قيم المجتمع ,كاعتبار الرشوة قضاءا للمصلحة، واعتبار المرتشي صاحب فضل واعتبار المحاباة والمحسوبية أمرا طبيعيا على حساب الكفاءة والمؤهلات .

ومن مظاهر هذا النوع من الفساد انعدام معاني الوطنية و الولاء و الإخلاص وحب العمل والتفاني في أدائه، وتفشي روح اللامبالاة وانعدام الأخلاق الوظيفية، وعدم المحافظة على سرية. المراسلات و القرارات وعدم احترام المرؤوسين للرئيس، وعدم الانصياع للأوامر والتعليمات الإدارية، والإهمال في تقديم الخدمات للجمهور .[3]

[1] عبد الله عبد الكريم السالم، مرجع سابق. ص304.

[2] نصيرة سلامة, التسيب البيروقراطي في الإدارات الحكومية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية , جامعة الجزائر 2002ص22.

[3] علي بقشيش، مرجع سابق .ص33.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

رابعا : الفساد المالي

وهو مجمل المخالفات المالية التي تحدث في العمل الإداري والمالي للدولة ومؤسساتها وضعف أجهزة الرقابة المالية المتخصصة بفحص ومراقبة حسابات وأموال الدولة , ويمكن حصر هذه المخالفات في الرشاوي والاختلاسات وتبيض الأموال والتهرب الضريبي واختلاس الأموال العامة.

الفرع الثاني :آثار الفساد الإداري

أولا: الآثار السياسية.

للفساد الإداري مضار سياسية متعددة من أهمها فقدان النظام السياسي إلى شرعيته، وتشويه المناخ الديمقراطي في المجتمع، ويمكن أن نلخص أهم الآثار السياسية للفساد في العناصر الآتية:

- **فقدان الشرعية السياسية للحكومات والنظم الحاكمة.**

حيث يؤدي الفساد إلى زوال شرعية النظام الحاكم و إبراز فضائحه والتخلص منه خاصة في النظم السياسية الديمقراطية الحرة القائمة على التعددية، وأبرز مثال على هذا فضيحة (وترغيت) التي أطاحت بنظام حكم الرئيس الأمريكي نيكسون والحزب الجمهوري ثم فضيحة الرئيس الأمريكي (كلينتون) والتي أدت إلى عودة الحزب الجمهوري بقيادة الرئيس (بوش الأب) ثم (بوش الابن). وقد حدث كذلك عندما عصف الفساد بنظام شاه إيران , حيث قامت الثورة الإيرانية بقيادة (الإمام الخميني) , كما يمكن أن نضيف أمثلة أخرى كنظام (ماركوس) في الفلبين، و(بناظير بوتو) في باكستان، وغيرها من أمثلة لنظم سياسية فقدت مصداقيتها بسبب فضائح الفساد المختلفة .[1]

ويمثل الفساد في كثير من الأحيان وسيلة لتحقيق أهداف سياسية في الدول النامية، بحيث قد تتحول إلى آلية لشراء الولاء السياسي وهذا يؤدي إلى زعزعة استقرار الدولة

- **تشوه العمل السياسي في المجتمع**

ويحدث هذا عندما ينتشر الفساد ويختفي في صور متعددة كغسيل الأموال واستخدام عائداتها في شراء الأصوات أثناء الانتخابات، ودخول العناصر الفاسدة إلى البرلمان لشراء الحصانة السياسية والاستمرار في أعمال الفساد من أجل الثراء، لهذا فالأعمال الفاسدة تؤدي إلى إفساد الحياة السياسية، مع الإشارة كذلك إلى تمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية، وقد أثبتت الكثير من الوقائع ذلك ومثال ذلك التهم التي

[1] علي بقشيش، مرجع سابق. ص51.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وجهت إلى الرئيس الفرنسي الأسبق (ساركوزي) بقبول تمويل حملته الانتخابية التي وصل من خلالها للحكم بأموال تلقها من الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي.[1]

ثانيا: الآثار الاقتصادية.

إن الفساد الإداري يؤدي إلى آثار اقتصادية كبيرة ومن أهم هذه الآثار نذكر:

يؤدي الفساد الإداري إلى بروز ظاهرة الإستخدام الغير مناسب للموارد وضياع الأموال العامة , وعدم استغلالها بصفة جيدة نتيجة انتشار السرقة و الابتزاز والرشوة وتوظيف موارد الدولة لتحقيق أهداف خاصة و هذا يؤثر سلبا على الدخل القومي لأن الفساد يؤدي إلى تراجع معدلات الادخار و الاستثمار و من ثم عدم زيادة القيمة المضافة على الدخل القومي.[2]

كما يؤدي الفساد الإداري إلى ارتفاع الأسعار ذلك لأن الرشوة والعملات تمثل من وجهة نظر الجهات المقدمة لها نوعا من التكلفة , وبهذا يتم إضافة قيمة على هذه الرشاوى والعملات إلى تكلفة السلع والخدمات التي تقدمها هذه الجهات , و بالتالي إلى أسعارها بحيث يتحملها المستهلك في نهاية الأمر .

تحمل الاقتصاد الوطني لأعباء مكافحة الفساد مثل علاج مرضى الإدمان أو إستيراد أدوية لعلاج أو مكافحة الأضرار التي قد تلحق بالبيئة .

يؤدي الفساد إلى زيادة التكاليف الإدارية بسبب خسارة في العائدات الحكومية، وزيادة المدفوعات لثمن الموارد، كما أنه يزيد من الصعوبات الإدارية حيث يخلق مستوى أخر من السلطة موازيا للمستوى الرسمي لها مما ينعكس بالتالي على ضعف السلطة الرسمية.[3]

ثالثا: الآثار الاجتماعية.

من أهم الآثار الاجتماعية المترتبة عن الفساد الإداري نذكر:

انتشار مظاهر الفساد في أجهزة الدولة له انعكاساته في عملية تنشئة الأطفال والشباب فعندما يلاحظ هؤلاء أن الأفراد الفاسدين يعيشون في وضع مادي أفضل من الأفراد ذوي السلوك المستقيم بسب , الرشاوى والعمولات أو غيرها فإن ذلك يشكل دافعا وحافزا للسلوك الفاسد ويعطي إنطباعا أن الفساد مردود يستحق المخاطرة وقد يصل الأمر إلى أضعاف القيم و إنهيار معايير المجتمع فيتقبل السلوك الفاسد.[4]

---

[1] علي بقشيش، مرجع سابق. ص53

[2] نفسه ،ص54

[3] علي بقشيش، مرجع سابق. ص 54.

[4] فهد محمد الغانم، مرجع سابق.ص23.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

تحقيق العدالة الاجتماعية فتسرب الفساد في الجهاز الضريبي يؤدي إلى تحمل ذوي الدخول البسيطة نسبينا عبئ الضرائب بينما يتمكن دافعوا الرشاوى من التهرب من دفع الضرائب وهذا يؤدي إلى تعميق الفجوة بين طبقات المجتمع.

كما يعتبر الفساد مشكلة أخلاقية فاستمراره يؤدي إلى قيام نظام قيمي منحرف وثقافة الفساد تهدد ليس فقط أسس الحكومة و إنما أيضا ثقافة المجتمع .والمساس بالأمن و الصحة العامة وانتشار الفقر والصراعات داخل المجتمع.[1]

الفرع الثالث:طرق مكافحة الفساد الإداري

لقد أصبحت قضية الفساد في الدول النامية و المتقدمة تحظى بإهتمام الدوائر السياسية والحكومية و أخذت تشغل حيز مهما في سلم أولويات الحكومة , نظرا لما يترتب على هذه الظاهرة من أثار سلبية بالغة , وقد وجدت المؤسسات والحكومات والهيئات الاجتماعية المحلية والمنظمات والمؤسسات الدولية أن علاج هذه الظاهرة والقضاء عليها و محاصرتها والحد منها على الأقل لا يمكن أن يحدث بدون اعتماد إستراتيجية متعددة الجوانب تأخذ بعين الاعتبار الأسباب التي أدت إلى ظهوره ولأن المعالجة يجب أن تنصب على الأسباب المؤدية للفساد وعليه للحد من ظاهرة الفساد الإداري يجب أتباع عدة إجراءات نذكر منها :

الإعتماد على مبدأ المساءلة حيث يشكل هذا المبدأ قيدا على سلوك القائمين على الشأن العام , و يلزمهم باحترام حقوق المواطنين , وهذا المبدأ أصيل في الأنظمة الديمقراطية وهذا بإتباع إجراءات منها منح رواتب مناسبة للموظفين تتناسب والمستوى الإقتصادي السائد وهذا كحماية لهم للابتعاد عن الفساد والرشوة ,نتيجة العوز والفقر وارتفاع مستوى المعيشة , وكذلك تبسيط القوانين واللوائح والإجراءات حتى لا تحتمل التأويلات الخاطئة أو تزيد من تعقد الإجراءات البيروقراطية مما يفتح المجال للسلوكيات الفاسدة .[2]

إقامة دورات تدريب للموظفين والتركيز أثناء التدريب على أخلاقيات الوظيفة العامة والمسؤولية العمومية , حيث نلاحظ في الدول النامية أن الموظف نادرا ما يتحصل على تدريب بعد التوظيف , وإن استفاد من ذلك فإن محتوى التدريب مركز على الجوانب الفنية أكثر من تكوين موظف عمومي متشبع بقيم وشرف الوظيفة العامة .

[1] فهد محمد الغانم ، مرجع سابق. ص24.

[2] علي بقشيش، مرجع سابق.ص57.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

إعادة تفعيل وتجديد النظام الاجتماعي المبني على قيم الأخلاق والنزاهة وشرف الوظيفة ومحاربة الآثار السلبية للعولمة التي جلبت قيما جديدة مبنية على المنافسة الشرسة بعيدا عن القيم والأخلاق , وهذا يتم من خلال تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية كالأسرة والمدرسة والمسجد والجامعة والجمعيات والنقابات والنوادي و الأحزاب السياسية.

أعطاء دور رائد لوسائل الإعلام والصحافة في التشهير برموز الفساد وخاصة أصحاب النفوذ والسلطة , وهذا لا يأتي إلا بحماية الصحفيين و إعطائهم الحرية الكاملة بذلك .[1]

ضرورة إقامة أجهزة وهيئات متخصصة في مكافحة الفساد وهذا ما قامت به الجزائر بحيث أنشأت الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته قصد تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وهي سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي نص عليها القانون06-01 المتعلق بمكافحة الفساد وتم إنشاؤها بموجب المرسوم 06-413 , الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 2006[2] ولقد كلفت هذه الهيئة بمجموعة من المهام التي تضمنتها المادة 20 من القانون 06-01 وذلك على النحو التالي :

- اقتراح سياسية شاملة للوقاية من الفساد, وتجسيد دولة القانون, وتكريس مبدأ الشفافية.

- تقديم التوجيهات واقتراح التدابير ذات الطابع التنظيمي والتشريعي التي ترمي للوقاية من الفساد , وكذلك تتعاون الهيئة مع القطاعات العامة والخاصة في إعداد قواعد أخلاقيات المهنة.

-إعداد برامج لتوعية وتحسيس المواطن بأضرار الفساد وجمع واستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منها , و البحث عن عوامل الفساد وأسبابه وتقديم تدابير لإزالتها والقضاء عليها .

- تلقى التصريحات بالممتلكات الخاصة للموظفين العموميين بصفة دورية ودراسة واستغلال المعلومات الواردة فيها والسهر على حفظها .

[1] علي بقشيش، مرجع سابق. ص58-59.

[2] المرسوم الرآسي رقم : 06-413 مؤرخ في أول الذي القعدة عام 1427 الموافق ل22نوفمبر 2006 يحكم تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها ومكافحة سيرها الصادر بالجريدة الرسمية عدد 74 ص 17-20.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

– ضمان تنسيق و متابعة النشاطات والأعمال المباشرة ميدانيا على أساس التقارير الدورية والسهر على تعزيز التنسيق مابين القطاعات وعلى التعاون بين هيئات مكافحة الفساد على الصعيد الوطني و الدولي.[1]

إن هذه التدابير التي اتخذت تتضمن جوانب سياسية و إجتماعية وقانونية لكن نجاحها في الحد من تفشي الفساد وانتشاره يتوقف على درجة الوعي المجتمعي بخطورة الاستمرار في التعايش مع هذه الظاهرة التي ستتحول شيئا فشيئا إلى خطر داهم يزلزل كيان النظام الإجتماعي ويفقد الثقة في مؤسسات الدولة لدى المواطن.

إن التدابير التي اتخذت تتضمن جوانب سياسية و إجتماعية وقانونية، لكن نجاحها في الحد من تفشي الفساد وانتشاره يتوقف على درجة الوعي المجتمعي بخطورة الاستمرار في التعايش مع هذه الظاهرة التي ستتحول مع مرور الوقت إلى خطر داهم على النظام الإجتماعي ويفقد الثقة في مؤسسات الدولة لدى المواطن.

[1] القانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق ل20 فبراير سنة 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحة الصادر بالجريدة الرسمية عدد 14 المؤرخ في 2006/03/08 ص08.

Supprimer filigrane
Wondershare PDFelement

الفصل الثاني

طرق مكافحة الفساد الإداري إلكترونيا

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفصل الثاني: طرق مكافحة الفساد الإداري إلكترونيا

تحتل الوظيفة الإدارية في الدولة مكانة هامة وحيوية، حيث أن الإدارة التنفيذية والقانونية والإجرائية ظرورية لتطبيق وتجسيد كافة الاستراتيجيات والسياسات العامة والبرامج السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ولطالما عرفت الوظيفة الإدارية مجموعة من السلوكيات التي تفقد إلى النزاهة والشفافية في القطاع العام ، مثل انحراف الموظفين في الإدارة باستغلالهم السيء للوظيفة الإدارية واحتكار المناصب الإدارية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة، وهذا ما يعرف بالفساد الإداري الذي يعتبر من التحديات التي واجهها الدول لكثرة انتشار مظاهره داخل الإدارة.

وانطلاقا من أهمية وحتمية حماية الوظيفة العامة من مخاطر الفساد الإداري ، اتجهت معظم الدول ومن بينها الجزائر إلى بلورة استراتيجيات جديدة للحد من هذه الظاهرة من خلال مواكبة التطورات الدولية في مجال عصرنة الإدارة تماشيا مع التطورات التكنولوجية الحديثة وتطبيقها في الإدارة الجزائرية للخروج من الإدارة التقليدية القائمة على الورق وكثرة الأخطاء ،نحو إدارة إلكترونية ترتكز على الوسائل التكنولوجية التي من شأنها محاربة الفساد الإداري وهذا محور دراستنا، في هذا الفصل وسوف نقسمه إلى ثلاث مباحث في المبحث الأول نتناول دور الخدمات الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري ، ثم دور التوقيع والرقابة الالكترونية في محاربة الفساد الاداري كمبحث ثاني، وفي المبحث الثالث نتطرق الى تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المبحث الأول: الخدمة الإلكترونية كأسلوب لمحاربة الفساد الإداري.

لا شك أن التحول إلى نظام الإدارة الإلكترونية من قبل الإدارة العمومية يعكس الرغبة الصادقة لهذه الأخيرة في إعطاء الطابع الإلكتروني للخدمات ،التي تقدمها للمواطنين وهذا بعيد عن كل ما كان يميز الخدمات في النظام التقليدي من كثرة الأوراق وطوابير الإنتظار، وبطء تقديم الخدمات وكثرة الأخطاء لتكون بذلك الخدمة الإلكترونية طريقا نحو تطوير هذه الخدمات وزيادة كفاءتها وفعاليتها. بالإضافة إلى إقبال المواطنين المستفيدين من تلك الخدمات على هذه الإدارات العمومية، كما أن التحول من الخدمة التقليدية إلى الخدمة الإلكترونية من شأنها التقليل من الفساد الإداري الذي تعاني منه الإدارات لما تقدمه الخدمة الإلكترونية من تسهيلات على الموظف في قيامه بوظائفه مما يبعده عن ارتكاب أعمال تتنافى مع وظيفته.[1]

وسنتطرق في هذا المبحث لدراسة الخدمات الإلكترونية وفي المطلب الأول نتناول مفهوم الخدمات الإلكترونية، وفي المطلب الثاني نتناول دور الخدمات الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري.

المطلب الأول: مفهوم الخدمات الإلكترونية

من الأمور المتفق عليها أن شبكة الأنترنت قد كان لها اسهام كبير في العديد من جوانب الحياة وخصوصا ميدان الأعمال، حيث شهد هذا الأخير تغيرا جوهريا في كيفية أداء الأعمال وتنفيذها وأصبحت الكثير من المؤسسات باختلاف أنواعها تستخدم الشبكة للاتصال والتواصل مع المواطنين وشركائها وأصبحت تعتمد على الوسائل التكنولوجية في تقديم الخدمات العامة، والربط بين نظمها الخاصة، وأداء مختلف تعاملاتها الخاصة والتي تنصهر كلها في بوتقة الخدمات الإلكترونية لهذا سنقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع في الفرع الأول.

نتناول تعريف الخدمة الإلكترونية، ثم إلى متطلبات الخدمة الإلكترونية في الفرع الثاني وفي الفرع الثالث نتناول بوابة الخدمات الإلكترونية.

[1]– عماد بوقلاشي، مرجع سابق، ص 138.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الأول: تعريف الخدمات الإلكترونية

تعرف الخدمات الإلكترونية أنها تلك الخدمات التي تقدم من خلال الاتصال الإلكتروني بين مقدم الخدمة والمستفيد منها[1] ،وهي أيضا تعرف في إطارها الواسع على أنها "تقديم خدمة عبر وسائل وشبكات إلكترونية كالأنترنت".

وشبكة الأنترنت قد تخطت حدود الأعمال الإلكترونية إلى مرحلة انتقالية ونوعية جديدة، حيث صار بالإمكان تزويد المؤسسات والأفراد بخدمات أعمال مبتكرة باستخدام الشبكة، ولم تعد الأنترنت مجرد أداة تجارة، بل تحولت إلى بوابة لأداء الأعمال وطريقة مثلى لخدمة المواطنين ورعايتهم.

كما تطورت الانترنت بشكل تصاعدي لتشمل اليوم مجموعة من القدرات الإلكترونية التي تسمى الخدمات الإلكترونية وتعرف هذه الأخيرة على أنها خدمات إلكترونية قياسية تؤدي عملا وتحقق مهام معينة، وتنجز تعاملات حيث يصبح أي برنامج تطبيق أو مصدر معلومات بمنزلة نقاط إلى مثل هذه الخدمات.[2]

وينظر مصطلح الخدمات الإلكترونية إلى مثل هذه الخدمات على أنها متأصلة ومتضمنة في الأجهزة المربوطة شبكيا وفي كل شكل تقريبا يحتوي على رقائق إلكترونية، وهكذا فإن المصطلح لا يقتصر على المعدات والأجهزة اللاسلكية، وإنما يتجاوز ذلك ليغطي كل الأجهزة السلكية واللاسلكية، وتلك تتضمن في تركيبها رقائق إلكترونية.

وهناك ثلاث اتجاهات تتعلق بالخدمات الإلكترونية وتتمثل في:

- تنامي انتشار التطبيقات الجاهزة لتنظيم التسويات المحاسبية والشراء وتخطيط موارد المؤسسة.

[1]– منال صبحي محمد الحناوي، الاستراتيجية الأمنة للحكومة الالكترونية لمؤتمر السادس لجمعية مكتبات والمعلومات السعودية حول بيئة المعلومات الأم لمفاهيم والتشريعات والتطبيقات الرياض 6–7 أفريل 2010، ص 05.

[2]– عماد بوقلاشي، مرجع سابق، ص 138.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

- ازدياد أعداد موقع بوابات شبكة الأنترنت التخصيصية في خدمات السفر و Ariba.com المتخصصة في خدمات التدبير.
- اتساع نطاق نشاط تلبية طلبات الخدمة على المستوى العالمي، الأمر الذي يتطلب قيام مؤسسة مجتمعية بتلبية هذه الطلبات على وجه السرعة، فنظم الخدمات الإلكترونية المتكاملة هي الأسلوب الأمثل والأسرع للاستجابة لمثل هذه الطلبات المتنامية، وخصوصا عندما تكون الخدمة غير متوفرة كلها لدى مزود واحد منفرد.

يقوم مفهوم الخدمات الإلكترونية على عدد من المبادئ الإرشادية منها:

- ينبغي لأي خدمة إلكترونية جديدة أن ترتقي بالبنية التحتية والمعايير المقبولة إلى مستوى أعلى.
- ينبغي للبنية التحتية أن تكون مفتوحة وقياسية.
- ضرورة توفر خوادم الحاشية عندما تلتقي الشبكة العمومية (الأنترنت) بالشبكة المحلية.
- ينبغي تنفيذ الخدمات وانجازها بوصفها تطبيقات موزعة.

الفرع الثاني: متطلبات الخدمة الإلكترونية

تشكل عملية التوجه بالمواطن وتحقيق أعلى مستويات الرضا لديه من خلال تزويده بخدمات ذات قيمة ونوعية عالية، الجوهر والأساس في مفهوم الخدمة الإلكترونية المتكاملة.

وتأسيسا على ما تقدم وبغية توفير خدمة إلكترونية مفيدة ينبغي جعل الادارة العامة جعل المسائل الآتية محل اهتمامهم:[1]

- وصف الخدمة الإلكترونية:

يجب وصف الخدمة الإلكترونية وتطبيقها وحتى استخدامها بحيث تكون مرئية للمستفيد أي واضحة ودقيقة قدر المستطاع، وهذا يتحقق من وصف دقيق وشامل للخدمة الإلكترونية، يكون المستفيد قادرا على فهمه واستيعابه.

[1]– بشير عباس العلاق، الادارة الرقمية المجالات والتطبيقات مركز لإمارات للدراسات والبحوث استراتيجية أبو ظبي، الطبعة الأولى، الامارات، 2005، ص 175-176.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

- الإعلان عن الخدمة الإلكترونية:

يستطيع مزود الخدمة الإلكترونية الإعلان عن خدماته والتعريف بأدق مواصفات كل خدمة معروضة لتمكين المستفيدين من اكتشافها والوصول إليها والانتفاع بها.

- اكتشاف الخدمة الإلكترونية وانتقائها:

ينبغي لمزودي الخدمة والادارات العمومية تعريف المستفيدين بكيفية اكتشاف الخدمة الإلكترونية التي تلبي احتياجاتهم بأفضل صورة ممكنة، وهنا يلعب مزود الخدمة دور المسوق لها الذي يعرف حاجات المستفيد ورغباته ويعمل باتجاه إشباعها وتحقيق أعلى مستويات الرضا لدى المستفيد.[1]

- تركيبة الخدمة الإلكترونية:

تعني كيفية دمج الخدمات الإلكترونية لتكوين خدمات ذات قيمة ودرجة ثقة عالية بالإضافة إلى تحديد النماذج واللغات القادرة على تحقيق تكامل خدمي، مع إتمام عمليات الأعمال عبر التنظيم أيضا.

- تقديم الخدمة الإلكترونية:

تعد عملية الخدمة الإلكترونية وتسليمها من عناصر تحقيق الجودة في الخدمات و المرتكز عليه في مجال الادارة الالكترونية، حيث تشمل التعريف بكيفية تقديم الخدمة الإلكترونية للمستفيد، والاهم من ذلك الكفاءة، السرعة والاعتيادية أثناء القيام بالخدمة في الوقت الحقيقي بما يفوق توقعات المستفيد وهنا تتحقق حالة الرضا المنشود لدى هؤلاء المستفيدين من الخدمة الالكترونية، اللائقة والسريعة وذات الثقة العالية والتي تحمل بالإضافة إلى ذلك قيما مضافة أخرى.

- المتابعة المراقبة والتحليل للخدمة الإلكترونية:

ويعني ذلك كيفية المراقبة والمتابعة والمراقبة لعمليات تنفيذ الخدمات الإلكترونية وكيفية متابعة عمليات تحليل البيانات المتعلقة بجميع جوانبها، بهدف تحسين كفاءة الخدمة

[1]– عماد بوقلاشي، مرجع سابق، ص 141.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وجودتها، فمع تنامي أعداد حالات تعقد الخدمات الإلكترونية وتنوعها تزداد الحاجة إلى استخدام أساليب إدارية نوعية من شأنها العمل على توفير الخدمات الإلكترونية في الزمان والمكان المحددين، مع التركيز بشكل أساسي على ضمان مستويات جودة الخدمات المقدمة.

- عقود الخدمة الإلكترونية:

تعني العقود كيفية الاتفاق وأداء العقود القانونية بين مزودي الخدمة الإلكترونية عقود قانونية خاصة لتجنب المنازعات في المستقبل.

- تقديرات الخدمة الإلكترونية:

تعني التقديرات كيفية التثبت من حقوق المطالبة بالخدمة، وتقييم عنصر الجودة لدى مختلف مزودي الخدمات.[1]

الفرع الثالث: بوابة الخدمات الإلكترونية

البوابة الإلكترونية هي عبارة عن مدخل موحد لمجموعة كبيرة من الخدمات الإلكترونية أو لتطبيقات تشترك في نطاق قطاعي محدد، أو الهادفة إلى خدمة الجمهور، وهي أيضا الحل الذي يسمح بتجميع المحتوى من مصادر مختلفة وينطوي على التواصل الفعال بين الجهات الفاعلة المسؤولة عن توفير وتحديث البيانات والمعلومات على أساس إقليمي واسع يستند على منطق المشاركة والتواصل.[2]

إن بناء البوابة الإلكترونية يعني الأخذ بالحسبان كل ما تمارسه الإدارة العمومية في العالم الواقعي سواء في علاقتها ببعضها البعض أو علاقتها بجهات الأعمال الخارجية بل هي إعادة اختراع أو هندسة لما هو قائم ووضعه في البيئة الرقمية الافتراضية.

وعادة ما يمكن من خلال هذه البوابة تجاوز عناء البحث عن معلومات متعلقة بخدمة معينة، وبالتالي تستطيع الإدارة الإلكترونية بناء بوابة للخدمات الإلكترونية من أجل مساعدة

[1]– عماد بوقلاشي، مرجع سابق، ص 142.

[2]– عماد بوقلاشي، مرجع سابق، ص 143.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المستفيدين في إيجاد ضالتهم من الخدمات التي يريدونها دون المرور بالبحث في العديد من مواقع الوزارات والإدارات العمومية، كما يرغب معظم المواطنين أن تعكس ممتلكاتهم بعض اللمسات الشخصية عنهم، وينطبق الأمر على بوابة الإدارة الإلكترونية، فمن الواضح أن جمهور مستفيديها واسع وليس من الضروري أن يشترك أفراده في نفس التصاميم كأولوية وأهمية المعلومات المعروضة وكذا نوعية الخدمات الأكثر استخداما، حيث يريد كمواطن أن تسلط الإدارة العمومية الضوء على المعلومات والخدمات التي يراها ذات الأولوية القصوى والإدارة العمومية ومن غير المعقول أن تقوم الإدارة العمومية بإرضاء كل الأذواق والحاجات من الخدمات في نفس الوقت، ولكنها تستطيع تقنيا أن تفتح المجال أمام المواطن لكي يقوم بتخصيص البوابة الإلكترونية حسب حاجاتها الخاصة، حيث يقوم بتسجيل الدخول مرة ثانية في موقع البوابة فسوف يرى بوابته الإلكترونية بألوانها التي يريد، والمعلومات والخدمات التي يراها مناسبة له.[1]

المطلب الثاني: دور الخدمة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري

نظرا لما تتميز به الإدارة الإلكترونية من نوعية الخدمات التي تقدمها للجمهور التي تتم بالجودة والسرعة الفعلية بطريقة إلكترونية، فإن هذا النوع من الخدمات من شأنه الارتقاء بالعمل الإداري وتحسين أدائه وتحقيق شفافية وأبعاده عن مختلف التلاعبات التي يمكن أن تصدر من طرف الموظف العام، كما أن هذه الطريقة في تقديم الخدمة العامة من شأنه القضاء على مختلف مظاهر الفساد الإداري من محسوبية ورشوة وتزوير محاباة ولذلك سنتطرق إلى دور الخدمة الإلكترونية في تحقيق المساواة أمام المرفق العام وإلى تحقيق سير المرفق بانتظام.

[1]– محمد سعداوي، انعكاسات تطبيق الخدمة الالكترونية على أداء المرافق العمومية، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2009، ص 112.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الأول: دور الخدمات الإلكترونية في تسير المرفق العام

من أهم واجبات السلطة الإدارية أن تعمل على سير المرافق العامة بانتظام وأطر بحيث يجد المنتفع من الخدمة المطلوبة متوافرة في الزمان والمكان المحدد لأدائها فيه.

ويتجلى تأثير تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية على دوام سير المرفق العام وتطويره إلى الأفضل من حيث الخدمة العامة واستمرار أداء المرفق لخدماته باستمرار .

وإن من شأن الإدارة العامة الإلكترونية أن تجعل مبدأ سير المرفق العام يتجه في التطبيق إلى الإحكام، حيث لا تحديد لمواعيد فتح مكاتب الموظفين أو اغلاقها وإنما يعمل على مدار الساعة ولا يتوقف إلاستثناءا في حالة عطل فني للتقنية اللازمة للاستفادة من خدماته.[1]

كما أن نظام الإدارة الإلكترونية يقلل من خطورة إضراب الموظفين وتحملهم لمسؤولياتهم الجنائية والمدنية والتأديبية، إذ يمكن للموظف من داخل بيته في غير أوقات العمل الرسمية، أن يؤدي خدماته للجمهور عن طريق البريد الإلكتروني للإدارة التي يعمل بها كما سيعمل على التقليل من العرض لوجود الموظف الفعلي في الظروف العادية والذي يتولى الوظيفة دون استفاء شروطها القانونية، حيث يمكن كشف أمره من خلال قواعد البيانات والمعلومات التي تتزود بها الإدارة الحكومية، وكذلك فإن الإدارة الإلكترونية سوف يؤدي إلى القضاء على تعسف الموظفين وعدم احترامهم لأوقات العمل والقضاء على التسيب الوظيفي والتطبيق المحكم لمبدأ دوام سير المرفق العام وبشكل تام من خلال توفير البوابات الإلكترونية التي تقدم خدماته على شبكة الأنترنت على مدار 24 ساعة يوميا دون إجازات أو عطل، على مدار أيام وساعات السنة.

كما يؤدي نظام الإدارة الإلكترونية في التأثير الإيجابي في بعض النواحي الوظيفية حيث تتمكن الإدارة من التغلب على مشكلة الحصول على إجازات مرضية وغيرها من الإجازات التي تتجاوز الحدود القانونية المسموح بها، وحرصا من الإدارات الحكومية على استمرار

[1]– مختار حماد، مرجع سابق، ص 72.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الموظف في أداء عمله فترة من الوقت فقد عملت مثلا لجنة الإجازات المرضية في دولة الكويت على اعادة النظر في آليات الإجازات الخاصة بالمرضى، وانتهت إلى نماذج الإجازات المرضية في وضعها الحالي الإجازات الجديدة عن طريق الكمبيوتر لمنع تعسف الموظفين في الحصول على الإجازات دون مبرر أو سبب قانوني.[1]

وبالتالي فإن طريقة تقديم الخدمة العامة للمواطنين في نظام الإدارة يؤدي إلى ضمان سير المرافق العامة في كل وقت والقضاء على الغيابات المتكررة من طرف الموظفين وعدم احترام أوقات الدخول والخروج من العمل التي تؤدي إلى الفساد داخل الإدارة وإضعاف ثقة المواطن للإدارة العامة وخدمتها.

الفرع الثاني: دور الخدمة الإلكترونية في تفعيل مبدأ المساواة

تقدم المرافق العامة خدمات إلى من يطلبها من الأفراد أمام الإدارة العامة المقررة لتقديم الخدمة دون تميز بينهم والمرفق العام يجب أن يلتزم بالمساواة في التعامل مع المستخدمين له، بحيث يكونون في مركز قانوني متماثل في الانتفاع، بصرف النظر عما قد يوجد بينهم من تفاوت.

والمواطن يعلق آمال كبيرة في نظام الإدارة الإلكترونية في تحقيق مبدأ المساواة أمام المرفق العام بصورة علمية وعملية، وذلك يؤدي إلى التقليل من التميز بين الأفراد على أساس الشخصية أو علاقات القرابة والطائفية والانتماء السياسي وغيرها من الأمور التي تسبب الفساد داخل الإدارة والتي تمنعها مبدأ حياد الإدارة او الحياد في التعامل مع الأطراف الخارجية.

وقد أدركت بعض الوحدات المحلية في إحدى الدول على أثر الإدارة الإلكترونية في تفعيل المساواة أمام الإدارة في القضاء على التميز بين المتعاملين مع المرفق وتجاوز الخلافات السياسية على الرغم من صعوبة ذلك في التطبيق العلمي وتفاوته من مكان لآخر

[1]– مختار حماد، مرجع سابق، ص 81–82.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

فقد حدثت في إحدى الوحدات أن عملت المعارضة السياسية فيها على الحيلولة بين المسؤولين وبين الحصول على التمويل أو الدعم اللازم لإقامة الموقع المناسب على الأنترنت وفي وحدات محلية أخرى تم إنشاء موقع مشترك لعدة من الوحدات للتغلب على الخلافات والحواجز السياسية، من جهة أجرى سيؤدي نظام الإدارة الإلكترونية أو الحياد الإلكترونية إلى التغلب ولو بشكل متدرج الوساطة والمحسوبية التي تخر سوسها في عظام الإدارة الحكومية.

على نحو أدى في كثير من الأحيان إلى انهيارها بعد انتشار الفساد الإداري بها من رشوة وتمييز بالمخالفة لمبدأ المساواة أمام الإدارة.[1]

إن التأثير الأهم للإدارة العامة الإلكترونية على مبدأ المساواة هو ما تضمنته القواعد التنظيمية عدم التفرقة بين العملاء وتحديد رسوم الاستخدام التي يتطلبها إنشاء بوابة الكترونية.

وتنفرد الأنترنت من بين وسائل الاتصال بعدم تحديد رسوم لها يعتمد على المسافات أو المدة أو الوقت أو حجم الرسالة، فالمكالمة الهاتفية من واشنطن إلى الجزائر، ومن باريس إلى القاهرة تخضع لتعريفة منظمة تعتمد على مدة المكالمة لكن الرسالة الإلكترونية أو حتى المكالمة الهاتفية التي تمر عبر الانترنت و تقدم مجانا للمستخدم.

إذن نسير إلى أن المساواة النسبية سيظهر لها بعض التطبيقات مثلما تقوم به الشركة hotmail من حصول على جوائز لمن يستخدم الانترنت لمدة طويلة واعفاء من يجيد استخدام التقنيات الالكترونية من بعض الرسوم، ومنح بعض الرسوم ومنح بعض المزايا دون أن يعد ذلك إخلالا بالمساواة.[2]

وانطلاقا مما سبق نستنتج أن الإدارة العامة الالكترونية بما تقدمه من خدمات الكترونية تجعل من جميع المتعاملين مع المرافق العامة متساويين في إتباع إجراءات الحصول

[1]– مختار حماد، مرجع سابق، ص 74.

[2]– عبد الفتاح بيومي حجازي، مرجع سابق، ص 106.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

والاستفادة من هذه الخدمات وكذلك يجعل الموظفين القائمين على هذه المرافق يعملون في حدود وظيفتهم دون الإخلال بها، هذا من شأنه محاربة الفساد الاداري أو التقليل من مظاهره داخل الأجهزة الادارية في ظل نظام قائم على الوسائل التكنولوجية التي تسهل اكتشاف الفساد ومعاقبة مرتكبيه.

المبحث الثاني: الرقابة الالكترونية والتوقيع كأسلوب لمحاربة الفساد الاداري

إن التحول من الإدارة التقليدية إلى إدارة الكترونية تعتمد على الوسائل التكنولوجية في تقديم خدمتها والاعتماد على تقنيته في حماية البيانات و المعلومات من التلاعب بها من قبل الموظفين واستخدامها في أعماله وأغراض تتنافى مع وظيفتهم ومحاولة الاستفادة منها لأغراض شخصية، وبالتالي فإن استخدام تقنيات عديدة لحماية الأعمال الإدارية من شأنها الحد من الفساد الإداري وكذلك استخدام وسائل الاتصال والمعلومات لممارسة الرقابة على الموظفين من شأنه تسهيل الأمر على المسؤولين في اكتشاف مكامن الفساد واكتشاف ومعاقبة مرتكبيه، إذن من خلال ما سبق ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى :

مطلبين المطلب الأول نتناول فيه الرقابة الالكتروني كآلية لمحاربة الفساد الإداري وكمطلب ثاني نتناول التوقيع الالكترونية كآلية لمحاربة الفساد الإداري.

المطلب الأول: الرقابة الالكترونية كأسلوب لمحاربة الفساد الاداري.

ازداد الاهتمام بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة باستخدام الحاسوب خاصة في مجال الأنشطة الادارية، وأصبح العاملين في مختلف القطاعات يستخدمون الحاسوب بشكل يومي في كافة المجالات منه التخطيط والعمل الاداري وكذالك البحث وغيرها، لذا أصبح من المهم أن تعمل الأجهزة الرقابية على ممارسة الأنشطة من خلال اعتماد البرامج الحاسوبية الرقابية، وأن العمل على تطبيق الرقابة الالكترونية وإدخال ما يستجد في مجال التكنولوجية المعلومات إلى بيئة العمل يهدف إلى رفع مستوى الأداء، وبالتالي لتطبيقات التكنولوجية المعلوماتية دور كبير في نجاح عمليات التطوير الإداري للأجهزة الإدارية ومدى مساهمة

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الرقابة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري لهذا سنقسم هذا المطلب إلى ثلاث فروع في الفرع الأول نتناول تعريف الرقابة الالكترونية، ثم في الفرع الثاني نتطرق إلى أهم متطلبات الرقابة الالكترونية ثم في الفرع الثالث والأخير نعرج على دور الرقابة الالكترونية في محاربة الفساد الاداري او التقليل منه.

الفرع الأول: تعريف الرقابة الالكترونية وخصائصه

أولا: تعريف الرقابة الالكترونية

قبل التطرق الى تعريف الرقابة الالكترونية نشير إلى تعريف الرقابة بشكلها التقليدي حيث تعرف بأنها: متابعة العمل وقياس الأداء والانجاز الفعلي له ومقارنته بما هو مخطط باستخدام معيار رقابية، بحيث تحدد الانجازات الايجابية التي يجب دعمها والانحرافات السلبية التي يجب معالجتها وتفديها مستقبلا وبالتالي تحقيق الأهداف المطلوبة.[1]

ويهدف نظام الرقابة إلى عدم مواجهة أي مفاجآت غير سارة في المستقبل، بحيث يكون المدير أو واضعوا الخطط على استعداد للاستجابة لأي متغير في الوقت المناسب، ومن أبرز الخصائص التي اتسمت بها الرقابة التقليدية أنها رقابة موجهة للماضي وهذا ما يظهر واضحا في كون الرقابة هي المرحلة التي تعد التخطيط والتنفيذ ويتم التصحيح لأي انحراف وبين ما هو مخطط وما هو فعلي بعد إن يتم انجاز ما هو فعلي ليس هذا وحسب بل هذه الرقابة لا يكون ممكن انجازها فور انجاز ما هو فعلي لأن الرقابة بالعادة تتم بشكل دوري وتعتمد على نظام التقارير القائم على جمع البيانات والمعلومات من جهات متعددة ومن ثم جدولتها وتحليلها وكتابة التقرير النهائي الذي يرفع للمدير الأعلى وكل هذا يجعل التقرير الذي يقدم متأخرا كثير عن التاريخ الذي يتحدث عنه مضمون التقرير وهذه الفجوة الزمنية هي واحدا من الرقابة التقليدية وعليه نتيجة للتطوير الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات أصبحت عملية الرقابة تتم بشكل جيد وكفء وبذلك أصبح يطلق عليها بالرقابة الالكترونية

[1]– محمد موافق حديدة، إدارة الأعمال الحكومية، دار المناهج، عمان، الأردن، 2002، ص 343.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وتعرف بأنها هي متابعة العمل أو الرقابة بالحاسوب أي اعتماد النظام الرقابي على استخدام الحاسوب في الممارسة وفق برامج حاسوبية تعد خصيصا لهذا الغرض بما يحقق الاقتصاد في الجهد والوقت والكلفة في الوصول إلى النتائج المطلوبة بأقل ما يمكن [1]

من المخاطر بدقة أكبر، كما أن الرقابة الالكترونية تسمح بالرقابة الفورية بمساعدة الشبكة الداخلية للمؤسسة ومن ثم تقليص الفجوة الزمنية بين الانحراف وتصحيحه، كما أنها عملية مستمرة متجددة لكشف الانحراف أولا بأول من خلال تدفق المعلومات والتشبيك بين المديرين والعاملين والموردين والمستهلكين وهذا ما يزيد من قدرة الرقابة الالكترونية على توفير امكانية متابعة العمليات المختلفة وسير القرارات وتصحيح الأخطاء في كافة أنواع المؤسسات.[2]

وبالتالي فإن تطبيق الرقابة الالكترونية في داخل الإدارات والمرافق العامة يؤدي إلى زيادة تحقيق الثقة الالكترونية والولاء الالكتروني سواء بين العاملين والادارة، أو بين المستفيدين والادارة، مما يعني أن الرقابة الالكترونية تكون أكثر اقترابا من الرقابة القائمة على الثقة.[3]

ثانيا: خصائص الرقابة الالكترونية

تمتلك الرقابة الالكترونية مجموعة من الخصائص منها: قاعدة معلومات تحتوي على معلومات عن أداء وأنشطة التشكيلات التنفيذية لتكون جاهزة عند الادارة العليا لاتخاذ القرار في مجال معين.

القدرة على تحقيق توفير بالتكلفة مقابل نتائج عالية الدقة، بمعنى أن يكون ذات جدوى اقتصادية أي فعالة من الناحية المالية والاقتصادية.

القدرة على تحقيق وفرة عالية في الوقت مقابل شمولية النتائج مقارنة بالنظام اليدوي.

[1]- نفسه، ص 344

[2]– يوسف محمد أبو أمونة، واقع إدارة الموارد البشرية الكترونية في الجامعات الفلسطينية النظامية – قطاع غزة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إدارة أعمال جامعة فلسطين، 2009، ص 60.

[3]– عبد الكريم عاشور، مرجع سابق، ص 31.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

العمل عن بعد وهنا يتجاوز العمل صيغة تحديد المكان والزمان لإنجاز العمل، أي أن العمل ينجز من دون احتكاك مع موظفي التشكيلات التنفيذية، فيمكن للمفتش والمراقب أن يؤدي عمله من أي مكان دون الحاجة إلى الحضور في موقع العمل وهذا يجنبه العديد من المخاطر.

يمكن الاعتماد على البرامج الرقابية في تحديد الانحرافات وإعطاء التنبيه بشكل الكتروني من خلال البرامج الرقابية دون الحاجة لتدخل المفتش في عمليات البحث والتحري.

تركز على الجوانب المهمة والحساسة المؤثرة على أداء التشكيلات التنفيذية والتي تكون حاسمة في تحديد فشل ونجاح المنظمة.

تحديد ما هو مرضي أو غير مرضي من النواحي المختلفة للوصول إلى حكم عام على أداء الموظفين ككل باستخدام مقاييس ومعايير لقياس الأداء.[1]

الفرع الثاني: متطلبات الرقابة الالكترونية

تتمثل في القدرة على تحقيق التفاعل والدمج بين المكونات المادية والبشرية اللازمة لتطبيق مشروع الرقابة الالكترونية، ويعتمد ذلك بشكل أساسي على تهيئة المتطلبات التقنية وبرمجيات معالجة البيانات وشبكات الربط الالكترونية وقدرة قواعد البيانات، وتوفير وتهيئة أنظمة المعلومات الإدارية وبناء الأنظمة السائدة الأخرى إضافة إلى المستلزمات البشرية من مبرمجين ومحللين ومهندسي نظم وتهيئة، فضلا عن التدريب المستمر للقائمين على عمل هذه الأنظمة لتحقيق انسياب تسلسل المعلومات وتكوين ما يسمى بأنظمة دعم القرارات الادارية.[2]

لذلك هناك العديد من المتطلبات التنظيمية والمتطلبات والمكونات التقنية للمنظومة الرقابة الالكترونية التي تؤثر وتتأثر عند تطبيقها نذكرها فيما يلي:

[1]– أحمد هاشم الصقال، محمد حسن مهدي سعيد، دور الرقابة الالكترونية في محاربة الفساد، وزارة التجارة مكتب المفتش العام على الموقع: www.nazaha.ipq تاريخ الاطلاع: 30-09-2014، على الساعة 20:51 ص 13.

[2]– رانجة زكية، مرجع سابق، ص 33.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أولا: المتطلبات التنظيمية:

إن انتشار استخدام الوسائل التقنية في كافة أشكالها المختلفة يعتبر من العناصر والمستجدات التي تؤثر وتسهم بشكل أساسي في نجاح المنظمات وأداء المهام المنوطة بها وإن كان الاهتمام بها يختلف من منظمة إلى أخرى ومن بيئة إلى أخرى، لكن السؤال الذي يطرحه المهتمون بالأجهزة الرقابية وبتطوير عملها والارتقاء بمستوى أدائها هو (هل إدخال الوسائل التقنية وتكنولوجيات الإعلام فقط يكفي لنجاح المنظمة ؟) الإجابة بلا شك بالنفي، لأن استخدام الوسائل التقنية في المنظمات والأجهزة الحكومية ومنها الأجهزة الرقابية يتطلب توفير:

1- بناء تنظيمي مناسب:

من العوامل المهمة والأساسية في تسهيل استخدام التقنية بشكل مستمر وفعال هي الاهتمام بالبناء التنظيمي المناسب حيث أن وجود تقسيمات محددة بخارطة تنظيمية منعدمة ومعلنة ومناسبة للعمل الالكتروني ستكون ضرورية كونها ستحدد مهام الوحدات التنظيمات الفرعية وارتباطاتها، وتحدد الوظائف وأوصافها بكل دقة ووضوح متطلبات تنظيمية محددة وواضحة، فاستخدام التقنية في ظل تنظيم إداري مناسب وواضح للعمل الالكتروني لن يضمن النجاح المطلق للرقابة الالكترونية واستمرارية الارتجال وسيكون ذلك النجاح آني ومحدود.[1]

2- الثقافة التنظيمية المناسبة:

إن السعي للوصول الى جهاز رقابي حصري متماسك يتطلب بناء الثقافة التنظيمية الملائمة لإنجاز العمل الرقابي الالكتروني، فإن التخلف التنظيمي لا يمكن ان يكون فقط ببناء العناصر الاجتماعية والسيكولوجية بل بالثقافة التنظيمية.

[1]- أحمد هاشم الصقال، محمد حسين مهدي سعيد، مرجع سابق، ص 08.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

3- وضوح أهداف الرقابة الالكترونية:

يجب أن تكون أهداف نظام الرقابة الالكترونية واضحة وقادرة على تحقيق الأهداف الرقابية بتزويد الإدارة بمعلومات دقيقة ومتكاملة عن كل المستويات الإدارية ممثلة بكافة جوانب أنشطتها ومواقع الفساد وإعطاء صورة حقيقة عن الوقائع والأحداث.[1]

ثانيا: المكونات والمتطلبات التقنية لمنظومة الرقابة الالكترونية

ويشكل هذا المحور الحجر الأساسي لموضوع الرقابة الإلكترونية حيث تمثل الأجهزة والتقنيات اللازمة لإنجاح الرقابة الإلكترونية ويتم من خلالها تمثيل المعلومات ونقلها الكترونيا مع ضمان سرعتها ودقتها وتنفيذ المعاملات والخدمات عن بعد باستخدام الشبكات الالكترونية، وبالتالي فإن الرقابة الالكترونية تعتمد على ثلاث مكونات أساسية وهي:

1- البيئة التقنية التي تتكون من:

- الحواسيب الآلية.
- شبكات الحاسب الآلي وتتكون من:
- الشبكة الداخلية للمنظمة الرقابية.
- الشبكة الخارجية للمنظمة Extranet (الربط بين شبكة الأجهزة الرقابية وشبكة الأجهزة التنفيذية).
- الشبكة العالمية internet.

2- التخزين: ونعني به حفظ المعلومات الخاصة بالأجهزة الرقابية للحالات المختلفة في مخازن المعلومات خاصة في الحواسيب المستخدمة من خلال تحويل الملفات الورقية إلى ملفات الكترونية صغيرة الحجم.

[1]- مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد، العملية الادارية وتكنولوجية المعلومات، مكتبة الجامعة الطبعة الأولى، الرياض، السعودية، 2008، ص 341-342.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

3- النقل: وتعني القدرة على الوصول إلى المعلومات المطلوبة بسرعة كبيرة ومهما كانت كميتها وإجراء العمليات اللازمة عليها.

الفرع الثالث: دور الرقابة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري

إن المشكلة في العمل الرقابي التقليدي هو مدى قدرته على توفير المعلومات للنشاط الذي تعمل على ممارسة النشاط الرقابي عليه، وعلى سبيل المثال يتطلب العمل الرقابي توفير الآلاف من الوثائق ومراجعتها لتحديد الوثائق ذات العلاقة التي يمكن من خلالها تحديد الانحراف أو الخلل في العمل التنفيذي وغيرها من مظاهر الفساد داخل الإدارة وإجراء العديد من أعمال التحري وإجراء المقابلات مع مختلف العاملين بالمستويات التنظيمية وبالتالي يعني ذلك الحاجة إلى الموارد البشرية والمادية فضلا عن الوقت المطلوب دون التأكد من تحقيق نتائج مؤكدة ودقيقة.[1]

إلا أن الرقابة الإلكترونية تهدف الى الانتقال من العمل الرقابي إلى استخدام تقنيات المعلومات بأشكالها المختلفة في عمليات الاطلاع على الوثائق والاتصالات اللازمة للممارسة النشاط الرقابي ومن أهمها شبكات الحاسب الآلي لتسهيل الحصول على البيانات والمعلومات وهذا ما سيفعل موضوع الشفافية للأجهزة التنفيذية وتصبح نشاطات لهذه الأجهزة الرقابية، وبالتالي سيفعل عملها في تحديد بؤر الفساد بمختلف أشكاله الإداري والمالي، وإلى زيادة فاعلية أنظمة دعم القرار وتسهيل عمل الأجهزة الرقابية يؤدي بالتالي للقضاء على مكامن الفساد، وتوفر البيانات المعلومات من خلال قاعدة المعلومات وإمكانية الوصول إليها سيساعد بإزالة الغموض عن الكثير من القضايا ويمكن المراقبين والمفتشين من مراجعة حالات الانحراف في حال وقوعها واتخاذ التدبير اللازمة لحلها ومعاقبة مرتكبيها. ومما لاشك فيه أن الرقابة الالكترونية تحقق استخداما فعالا للأنظمة وشبكات المعلومات القائمة على الانترنت بكل ما يعنيه من فحص وتدقيق ومتابعة آنية واكتشاف الأخطاء والمخالفات

[1]- أحمد هاشم الصقال، محمد حسين مهدي سعيد، مرجع سابق، ص 12.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

في كل وقت و مكان بكلفة ووقت محدودين، وهذا ما يمكن أن يحقق لهذه الرقابة مزايا عديدة يمكن تحديدها في النقاط التالية:

- الحد الأدنى من المفاجآت الداخلية، والحد من مظاهر الفساد الإداري التي تصدر من الموظفين وسهولة اكتشافها وتصحيحها بسبب الرقابة المستمرة.
- تحفيز العلاقات القائمة على الثقة مما يقلل من تقاعس الموظفين في أداء مهامهم وضمان ولائهم للإدارة، والتقليل من خيانة الموظفين وقيامهم بأعمال غير مشروعة تمس الإدارة.
- كما تساعد هذه الرقابة على انخراط الجميع في معرفة ما يوجد داخل الإدارة وبالتالي تطبيق الرقابة الالكترونية داخل المرافق العامة وإدراك الموظفين وعلمهم بذلك يؤدي إلى ضمان قيام الموظفين بوظائفهم بطريقة مشروعة، وعدم قيامهم بوظيفة تتنافى مع الوظيفة .
- لإدراكهم أنهم تحت الرقابة الدائمة ولا مجال لتهربهم من المسؤولية وبالتالي فإن الرقابة الالكترونية تساهم بشكل كبير في محاربة الفساد الإداري.[1]

وبما أن شبكة الأنترنت أصبحت وسيلة لحرية التعبير وأدت إلى تحريض العاملين على التعبير عن أنفسهم سواء بأسلوب جاد أو مبتذل مما أدى إلى تزايد قلق المؤسسات العمومية والشركات من انتشار مظاهر الفساد داخل الإدارات، مما دفع الإدارة إلى تطبيق الرقابة الالكترونية كقيام المسؤولين بمراقبة الرسائل الالكترونية لموظفيهم والزيارات التي يقومون بها لمواقع في شبكة الانترنت من خلال برامج أعدت لتحقيق هذا الغرض ولتصد للأعمال الغير اللائقة واكتشافها.[2]

ومن برامج الرقابة البرنامج الذي طبقته الإدارة الأمريكية وهو برنامج "بورنزوبير" الذي يقوم بتفحص الصور المرفقة بالرسائل البريد الالكتروني وملفات الصور بحثا عن أي شيء فيه الشبهة. وقد اعتبرت جمعية حقوق الإنسان مثل البرنامج تعديا على خصوصيات الموظف

[1]– نجم عبود، الإدارة الالكترونية، دار المريخ للنشر الرياض، السعودية، ص 60-61.

[2]– مصطفى محمد موسى، المراقبة الالكترونية عبر شبكة الانترنت، دار الكتب القانونية، مصر، 2005، ص 210.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

التي لا يحق لأحد انتهاكها حتى ولو كان الرئيس أو المدير لأن قراءة رسائل الآخرين مخالفة للقانون البريطاني مثلا

المطلب الثاني: التوقيع الالكتروني كأسلوب لمحاربة الفساد الإداري.

تقوم الإدارة بتقديم خدمات عامة للجمهور كما تقوم بنشاطات وأعمال وتصرفات في شكل مستندات أو مخرجات، ولكي تكون لهذه المستندات الفاعلية والضمان والحجة في الإثبات والصفة الرسمية فلا بد أن تحمل التوقيع الالكتروني للمسؤول أو مدير الإدارة وسنتطرق فيما يلي إلى تعريف التوقيع الإلكتروني في الفرع الاول ثم إلى صور التوقيع الالكتروني في الفرع الثاني وأخيرا نتناول دور التوقيع الالكتروني في محاربة الفساد الإداري او الحد منه كظاهرة في الفرع الثالث.

الفرع الاول: تعريف التوقيع الالكتروني

يقصد بالتوقيع الالكتروني أي رمز أو وسيلة بصرف النظر عن التقنية المستخدمة إذا ما تم نسبته إلى شخص يرغب في توقيع مستند. ويقصد أيضا بالتوقيع الالكتروني "مجموعة من البيانات قد تأخذ حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها مدرجة بشكل الكتروني أو رقمي أو ضوئي أو أي وسيلة أخرى مستحدثة في رسالة بيانات أو مضافة عليه أو مرتبطة بها ارتباطا منطقيا وله طابع منفرد مما يسمح بتحديد شخصية الموقع ويميزه عن غيره وينسب إليه محررا بعينه.[1]

وقد يعتبر التوقيع الالكتروني مجموعة من عناصر التشفير الشخصية أو مجموعة من المعدات التي تمكن من التدقيق في الامضاء الالكتروني.[2]

[1]- نجم عبود،مرجع سابق ،ص64

[2]– علاء فرج طاهر، مرجع سابق، ص 80.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الثاني: صور التوقيع الالكتروني

يوجد للتوقيع الالكتروني نوعان الأول رقمي والثاني القلم الالكتروني وسوف نتعرض لهما بشيء من التفصيل على النحو التالي:

1- التوقيع الرقمي:

وهو يقوم على فكرة الرموز السرية والمفاتيح غير المتناسقة (المفاتيح العامة والمفاتيح الخاصة)، ويعتمد هذا التوقيع في الوصول إليه على فكرة المعادلات الرياضية المعقدة من الناحية الفنية كإحدى وسائل الأمان القانوني بين الإدارة الالكترونية والمتعامل معها.

وللتوقيع الرقمي فوائد عديدة منها أنه يسمح (بإبرام التعاقدات وإصدار القرارات عن بعد دون حضور المتعاقدين بأنفسهم، وهو بذلك دون حضور أحد الطرفان أمام الأخر).

2- التوقيع بالقلم الالكتروني:

وهو يقوم على فكرة استخدام قلم الكتروني حسابي يمكن على طريقة الكتابة على شاشة الكمبيوتر: ويقوم هذا البرنامج بوظيفتين :

الأولى خدمة التقاط التوقيع والثانية خدمة التحقق من صحة التوقيع.

ويتم التحقق من صحة التوقيع بوسائل الكترونية عديدة أهمها: البصمة الشخصية أو مسح العين البشرية أو خواص اليد البشرية أو التوقيع الشخصي أو البطاقة الذكية.[1]

الفرع الثالث: دور التوقيع الالكتروني في الحد من الفساد الإداري

بعد ما كانت الأعمال والتصرفات التي تقوم بها الإدارة تكتسب الحجية والرسمية عن طريق التوقيع التقليدي عليها من طرف المدير أو الموظف المخول له قانونا ذلك، بحيث تكون الأعمال والتصرفات الإدارية قابلة للتلاعب فيها وتغيرها من قبل الموظفين داخل الإدارة بسهولة كبيرة فيصعب على المسؤولين اكتشاف ذلك وبالتالي هذا الأمر ساعد على انتشار

[1]- علاء فرج طاهر، مرجع سابق، ص 44.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفساد الإداري بمختلف أنواعها وتهرب المسؤولين عنه من العقاب وتحمل مسؤولياتهم وبالتالي انتشار الرشوة والتزوير في الوثائق الإدارية.[1]

فبخروج الإدارة من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الكترونية تعتمد على تقنيات المعلومات والاتصالات وبهذا أعطى التوقيع الالكتروني للمتعاملين مع الإدارة ثقة وأمان وضمان، فإذا كان الأصل أن التعامل عبر الشبكات الالكترونية، يثير قلق وخوف كثير من الناس الأمر الذي اوجد نوعا من انعدام الثقة بهذه الشبكات. ولذلك فإن اللجوء إلى تكنولوجيا التوقيع الالكتروني يتم معه بعث الثقة ومستوى الأمن والخصوصية بالنسبة للمتعاملين على شبكة الانترنت مما يساعد على التقليل من مظاهر الفساد الاداري.

كما يمكن الحفاظ على سرية المعلومات بما فيها معلومات الحكومة الالكترونية وسرية الرسائل المرسلة والمعلومات الصادرة من الإدارة وحمايتها من التزوير والتلاعب بها وافشائها من قبل الموظفين. كما لا يمكن لأي شخص مهما كانت قدرة معرفته الاطلاع على الرسائل أو التعديل أو التحريف فيها سواء تعلقت بالمعلومات الإدارية أو الأعمال الالكترونية الأخرى.

يمكن عن طريق التوقيع الالكتروني تحديد هوية المرسل والمستقبل الكترونيا والتأكد من مصداقية الأشخاص والمعلومات والقرارات وأنها نفس المعلومات الأصلية، وأنه لم يتم العبث بها من قبل الأشخاص المحترفين أو الموظفين، وكذلك الحفاظ على سرية المعلومات وعدم تداولها.[2]

[1]– عبد الفتاح بيومي حجازي، مرجع سابق، ص 231.

[2]– علاء فرج طاهر، مرجع سابق، ص 42.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المبحث الثالث: الإدارة الإلكترونية في الجزائر

تعد الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث عرضة لضغوطات العولمة التكنولوجية حيث أضحت الإدارة الإلكترونية مطلبا أساسيا ورافدا للتقدم الاقتصادي السياسي والاجتماعي، لكن الملاحظة التي تستحق الذكر أولا هي غياب إستراتيجية وطنية شاملة من أعلى مستوى إلى غاية ديسمبر 2003، وذلك مقارنة ببعض الدول العربية كالأردن، قطر والكويت، وبقيت بعض المبادرات الفردية لبعض المجالات على مستوى مختلف القطاعات لعصرنة الإدارة العامة التي تفتقد لعنصر التنسيق والتعاون بين مختلف القطاعات وغياب البعد الاستراتيجي، حيث يلاحظ تركز هذه الجهود على قطاعات العدالة البريد والمواصلات، وبدرجة أقل القطاع المصرفي دخلت خدمة الانترنت سنة 1993 عن طريق مركز cerist، وهو مركز للأبحاث تابع للدولة، وبعد خمس سنوات من هذه البداية المحدودة، صدر المرسوم الوزاري رقم 256 لسنة 1998، الذي أنهى احتكار الخدمة من الدولة ويسمح للشركات الخاصة بتقديم خدمة الأنترنت، في نفس السنة ظهرت أولى شركات التزويد الخاصة وارتفع عدد مقدمي الخدمة إلى 18 شركة بحلول مارس سنة 2000.

ويعتبر قطاع العدالة من القطاعات الي شهدت تقدما ملموسا وذلك بفضل الحركية الي شهدتها من جراء تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ويدخل ذلك في اطار الخطة الوطنية لإصلاح قطاع العدالة، والتي أقرها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة سنة 2003 من أجل تعزيز وتيرة العدالة لخدمة المواطنين، وفي هذا الإطار تم الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال لإنجاز هذه الاستراتيجية لتحقيق هدف مواكبة قطاع العدالة لعصر تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

إن إدخال هذه التكنولوجيات في قطاع العدالة ليس هدفا في حد ذاته، بل يعد وسيلة للوصول إلى عدالة في متناول المواطن بأكبر فعالية وسرعة، ومنح للقاضي الوسائل التقنية لإتمام مهامه على أحسن وجه، بتزويد القطاع بممول الدخول إلى الانترنت ذو نوعية رفيعة

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

خاصة بالقطاع، من أجل تلبية الأهداف الخاصة بالإدارة والهيئات القضائية وكل المؤسسات المعنية، وتسمح له بإنشاء وتسيير ذاتي لاتصالاته الالكترونية وتعميم الوصول إلى موظفي العدالة.

كما تم استحداث موقع إلكتروني تم انشاؤه في أواخر نوفمبر 2003 يرمي لإعطاء معلومات لعامة الناس، وفي نفس الوق تم انشاء بوابة القانون تضع تحت تصرف المختصين في القانون كل الوثائق المتعلقة بالتشريع التنظيم والاجتهاد القضائي والاتفاقيات والمعاهدات الدولية وبين سنتي 2005 و2009 تم انجاز مواقع ويب المجالس القضائية تتضمن معلومات حول نشاطات المجالس القضائية،[1] وغيرها من الخدمات الالكترونية التي يقدمها قطاع العدالة بفضل اعماد على الوسائل التكنولوجية.

ورغم هذا بقي مصطلح الإدارة الإلكترونية إلى مرحلة متأخرة مفهوم يكتنفه الغموض في أذهان المسؤولين والمختصين القائمين على قطاع تكنولوجية المعلومات والاتصال في الجزائر، حيث يتضح من خلال النقاشات المختلفة انحصار المفهوم في ما يقوم به قطاع وزارة البريد وتكنولوجية المعلومات والاصال، ويبقى تطبيق الإدارة الإلكترونية مهمة هذا القطاع بشكل انفرادي إلى غاية صدور الجزائر الالكترونية 2013 وهي الوثيقة الي صدرت في ديسمبر 2008 والتي تمثل حسب ما ورد أول وثيقة رسمية تحمل معالم برنامج إدارة إلكترونية متكاملة في الجزائر.

وحسب ما جاء على لسان وزير البريد والتكنولوجيا المعلومات والاتصال أن مشروع الجزائر الالكترونية 2013 الذي يضم عدة محاور يهدف إلى بناء مجتمع المعلومات وتحريك الاقتصاد وجعله رقمي، إضافة إلى تقليص البيروقراطية والوصول إلى سرعة اتخاذ القرارات،[2] كما تضمن المشروع عدة محاور منها تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية والشركات كما نص أيضا على تطوير الآليات والاجراءات

[1]– رفيق بن مرسلي، مرجع سابق، ص 151–152.

[2]– عبد الكريم عاشور، مرجع سابق، ص 159.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

التحفيزية بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع وتطوير الكفاءات البشرية وتدعيم البحث والتطوير والابتكار وضبط مستوى الاطار القانوني ليتماشى مع متطلبات مجتمع المعلومات وتثمين التعاون الدولي في مجال تكنولوجية الإعلام والاتصال وغيره من الأهداف التي تضمنها مشروع الجزائر الكترونية 2013.

وفي الأخير يمكن أن نقول أن مشروع الجزائر الكترونية 2013 لم يرى النور بعد بالرغم من وجود العديد من التطبيقات الالكترونية من القطاعات ولازالت الجزائر بعيدة جدا عن التطبيق الفعلي والكامل للإدارة الإلكترونية مقارنة بالعديد من دول العالم الغربية والعربية .

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane
Wondershare PDFelement

خاتمة

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الخاتمة:

تمثل الإدارة الإلكترونية مرحلة حاسمة في الانتقال نحو الخدمات العامة الالكترونية والتحول من الاتصال المباشر للمواطنين مع مؤسسات الخدمة العامة، إلى التواصل الافتراضي عبر الشبكات الالكترونية المختلفة، وتنطلق من الاستخدام الأمثل لمختلف الأجهزة، والمعدات، وبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لتقدم حلولا للتعقيدات والمشاكل البيروقراطية التي تعترض الإدارة العمومية في شكلها التقليدي والفساد مختلف الإدارات دول العالم. لذلك أصبح من الضروري على كل الحكومات، الدخول في مرحلة تطبيق الإدارة الالكترونية، والانطلاق مما تتيحه تكنولوجيا الاتصال والمعلومات كأداة لترقية أنشطة ومهام مؤسسات الخدمة العمومية، وتساهم بصورة واضحة في تجسيد إصلاحات الخدمات المقدمة للمواطنين، وترفع من مستوى رقابة الفرد على كل ما تؤديه المنظمات العامة من أعمال، بما يتيح درجة عالية من الجودة، على وظائفها والتي في مقدمتها تقديم الخدمات العمومية.

وبهذا مثلت الإدارة الالكترونية مطلبا هاما تفرضه التحولات الالكترونية، وتنتهجه برامج الإصلاح الإداري، كمرحلة ضرورية في ظل العصر الرقمي، والانفتاح على المجتمعات العالمية والتفاعل الإنساني، وهو ما يقتضيه التطوير الحقيقي لمؤسسات الخدمة العمومية، الرامي إلى القضاء على التحولات البيروقراطية والقضاء على بؤر الفساد التي تعاني منه، الإدارة وتسهل مهمة طالب الخدمات العمومية فالخدمات العامة الالكترونية نسق خدمي بديل يكرس الشفافية والنزاهة في العمل ويمنع المحاباة، والرشوة والمحسوبية، خاصة إذا كان التعامل يتم بشكل افتراضي وفق مقولة اتصل ولا تتنقل، وهو ما جعل الإدارة الالكترونية تمثل الخيار التنظيمي الأول لجميع الخدمة العامة، ولا سبيل لترشيد الخدمات إلا بالتحول للنموذج الالكتروني الخدمي منها، لما تمنحه من امتيازات وتسهيلات، ولما تضيفه من قيم الخدمة العامة النزيهة.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وبالتالي في ختام الدراسة نلخص على أن الفرصة الذهبية للحكومات والدول أن تطبق في الإدارات الحكومية استخدام الوسائل الالكترونية للوفاء بحاجاتها بعيدا عن الروتين والبيروقراطية والفساد من خلال الاعتماد على التقنيات الالكترونية لحماية البيانات والمعلومات ومختلف الأعمال والتصرفات الإدارية من خلال تقنية التشفير لضمان عدم التلاعب فيها وتزويرها واستخدام التوقيع الالكتروني واعتباره وسيلة مهمة

في الاثبات وكذلك تطبيق الرقابة الالكترونية داخل الإدارة للتسهيل على المدراء مراقبة الموظفين وأدائهم وهذا لتبديل الصورة السلبية للإدارة التقليدية. ومن الضروري في هذا المجال الإشارة إلى تكنولوجية المعلومات ووسائل الاتصالات أنها عناصر وأدوات تهدف على تحديث عمل الإدارة ولكن ليس طريقا سحريا لتحقيق الشفافية الإدارية والقضاء على الفساد الإداري فور تطبيقه، كما أنها حدثا منفردا تغير وبصفة شاملة وإلى الأبد الوضع الإداري الراهن، وإنما هي أداة لتحقيق الإصلاح الإداري شيئا فشيئا بهدف جعل الإدارات الحكومية تحظى بثقة المتعاملين معها ورضاهم عن أدائها، وستشعر بالمسؤولية والمحاسبة اتجاههم. وكذلك العمل على تطبيق الرقابة وإدخال ما يستجد في مجال التكنولوجية المعلومات إلى بيئة العمل يهدف إلى رافع مستوى الأداء وتحقيق الدقة في نتائج وخفض درجة المخاطرة التي يتعرض لها الرقيب والمفتش من خلال الابتعاد عن الاحتكاك المباشر مع موظفي التشكيلات التنفيذية والمنافع التي يمكن تحقيقها من اختيار الرقابة بالحاسوب. وما يلعبه من دور في تطوير الأجهزة الرقابية وهذا من شأنه أن يفعل موضوع الشفافية للإدارة وتكون نشاطات أجهزتها واضح للأجهزة الرقابية وبالتالي يفعل عمله في بؤر الفساد المالي والإداري وإلى زيادة فاعلية أنظمة دعم القرارات وتسهيل عمل الأجهزة الرقابية للقضاء على مكامن الفساد.

ويبقى المحك العملي هو المقياس الذي يحكم على طريقة الأداء للخدمات من حيث جودته وتيسير الحصول عليه، وعلى المعلومات اللازمة لإنجازها وما نلاحظه أنه وبالرغم من وجود تطبيقات الإدارة الالكترونية في الوطن العربي ويمكن القول أن البعض من الدول

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

العربية حققت نجاح كبيرا في هذا المجال شأنه شأن الدول المتقدمة إلا ان سيرورة عمل التحول إلى الإدارة الالكترونية في الجزائر لازالت تسير بطريقة بطيئة مقارنة مع ماكان مبرمجا في مشروع الجزائر الالكترونية فيظل بروز عدة معوقات تقف حجاز أمام تسريع وتيرة هذه العملية.

وعليه من خلال هذه الدراسات توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ برغم من تطبيق الإدارة الالكترونية والاستفادة من مزاياها فإن الفساد الإداري يبقى يغزو الجهاز الإداري لأن القضاء على الفساد الإداري وبصفة نهائية أمر شبه مستحيل إن لم نقل مستحيل .
- ✓ الإدارة الالكترونية تبقي الفساد قائما ولكن بصورة ما جديدة كالقراصنة والتزوير وغيرها من المخاطر التي تنتج عن استخدام التكنولوجيا لإنجاز الأعمال الإدارية.

وعليه وانطلاقا لما سبق ذكره وتدعيما لهذا الموضوع نبادر باقتراح التوصيات التالية:

- ✓ الاهتمام الكثير بكل ما يخدم عملية التحول إلى الإدارة الالكترونية واستمرارها على المدى الطويل وذلك بتطوير نظام التعليم منذ المراحل الأولى لإعداد الأجيال بشكل يؤهلهم للتعامل مع التطورات العلمية والتكنولوجية.
- ✓ الاهتمام بالإصلاح التشريعي في تطبيق الإدارة الالكترونية لأن وجود قوانين وأنظمة تنظم المعاملات الالكترونية يبعث بثقة والأمان للموظفين والمواطنين وبالتالي ضمان نجاح عملية التحول.
- ✓ وضع الخطط اللازمة لتأهيل وتدريب الموظفين بما يتلاءم مع الاستخدام الحديث وتطبيق أسلوب الإدارة الالكترونية.
- ✓ ضرورة القيام بالحملات التوعوية داخل المؤسسات والمرافق العامة لتعريف بالمخاطر والآثار السلبية للفساد وضرورة نشر ثقافة التحلي بالأخلاق الوظيفية العامة لدى الموظفين.
- ✓ ضرورة تدريب فئة من الموظفين داخل المؤسسات والمرافق العامة على استخدام تقنيات تشفير البيانات وفكه خاصة في الدول النامية التي يكثر فيه الفساد.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الخاتمة:

- ✓ التدرج في تغير أسلوب العمل للأنظمة الرقابية التقليدية إلى الرقابة الالكترونية ووضع برامج توعوية وتثقيفية للقائمين على الأجهزة الرقابية.

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

قائمة المراجع:

➢ الكتب:

1. بلال أمين الزين ،ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن مقارنة بالشريعة الاسلامية .دار الفكر الجامعي الاسكندرية ،الطبعة الأولى، مصر، 2009

2.عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، دار الفكر العربي ،الجزء الأول، الإسكندرية مصر، 2003

3.عبد الفتاح خضر، جرائم التزوير والرشوة في المملكة العربية السعودية، مطبعة السفير، 1989

4.عبد الله احمد عبد الله المصراتي، الفساد الإداري نحو نظرية اجتماعية في علم اجتماع الانحراف والجريمة .دراسة ميدانية المكتب العربي الحديث ،الإسكندرية ،مصر، 2011.

5.علاء عبد الرزاق، محمد حسن السالمي ،الإدارة الالكترونية . دار وائل للنشر، عمان الأردن بدون سنة.

6.عمار بوحوش ،نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين. دار المغرب الإسلامي، بيروت لبنان،2006 .

7.محمد سمير أحمد، الإدارة الالكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. الطبعة الأولى ، عمان الأردن،

8. محمد محمود الطعامنة، طارق شريف العلوش، الحكومة الالكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي .المنظمة العربية للتنمية الادارية, 2004.

9.ياسين سعد غالب، الادارة الالكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية. المملكة العربية السعودية ،معهد الإدارة العامة ،2005.

➢ المذكرات:

10.عبد الكريم عاشور، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الو م أ والجزائر. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدواية ، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، (2010/2009).

11.علي بقشيش، إشكالية تأثير الفساد الإداري على برامج التنمية وتطبيق آليات الحكم الراشد في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر .أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013/2012.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

12.عماد بوقلاشي، الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين الادارات العمومية (دراسة حالة وزارة العدل) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2011-2010

13.فهد بن محمد الغانم ، مدى فعالية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإدارية، الرياض.

14. مختار حماد، تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر 2007.

15.نصيرة سلامة, التسيب البيروقراطي في الإدارات الحكومية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2002.

➢ المجلات:

16.أحمد بن عيشاوي، اثر تطبيق الحكومة الالكترونية على مؤسسات العمال. مجلة الباحث,العدد07 ،جامعة ورقلة 2008.

17. عامر الكبيسي، الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة .المجلة العربية للإدارة، يونيو ,2000.

18. عبد الله بن عبد الكريم السالم،الفساد الإداري في الدول النامية . مجلة البحوث الإدارية، العدد 21 .

19. نائل الحافظ العوالمة، الإدارة الالكترونية و مستقبل الإدارة العامة، مجلة دراسات الجامعة الأردنية ،المجلد29، العدد الاول،2002.

20. عبد اللطيف أسار فخري، اثر أخلاقيات الوظيفة في تقليل الفساد الإداري في الوظائف الحكومية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29 يونيو 2006.ص45. من الموقع الالكتروني:www.uluminsania.net

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

➢ القوانين:

21. القانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق ل20 فبراير سنة 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحة الصادر بالجريدة الرسمية عدد 14 المؤرخ في 2006/03/08 .

➢ المراسيم:

22المرسوم الرآسي رقم : 06-413 مؤرخ في أول الذي القعدة عام 1427 الموافق ل22نوفمبر 2006 يحكم تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها ومكافحة سيرها الصادر بالجريدة الرسمية عدد 74.

➢ الموقع الالكتروني:www.uluminsania.net

20. عبد اللطيف أسار فخري، اثر أخلاقيات الوظيفة في تقليل الفساد الإداري في الوظائف الحكومية. مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29يونيو 2006.ص45.

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفهرس:

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
مقدمة	5-1
الفصل الاول : الاطار المفاهيمي للدراسة	32-6
المبحث الاول : ماهية الرقمنة	6
المطلب الاول: مفهوم الرقمنة	6
الفرع الاول: تعريف الرقمنة	8-7
الفرع الثاني: مبادئ الرقمنة	10-8
الفرع الثالث : اهداف الرقمنة	12-11
المطلب الثاني : متطلبات الرقمنة	13
الفرع الاول: المتطلبات التشريعية والقانونية	14-13
الفرع الثاني :المتطلبات الادارية والتنظيمية	14
الفرع الثالث : المتطلبات الفنية والبشرية	15
المبحث الثاني : ماهية الفساد الاداري	16
المطلب الاول: تعريف الفساد الاداري الاسباب والمظاهر	16
الفرع الاول: تعريف الفساد الاداري	16
الفرع الثاني : اسباب الفساد الاداري	20-17
الفرع الثالث :مظاهر الفساد الاداري	25-21
المطلب الثاني: أنواع الفساد الاداري و آثاره	25
الفرع الاول: انواع الفساد الاداري	26-25
الفرع الثاني :آثار الفساد الاداري	30-27
الفرع الثالث: طرق مكافحة الفساد الإداري	32-30

Supprimer filigrane
Wondershare PDFelement

الفهرس:

الفصل الثاني : طرق مكافحة الفساد الاداري الكترونيا	**60-33**
تمهيد	**33**
المبحث الأول: الخدمة الالكترونية كأسلوب لمحاربة الفساد الاداري	**34**
المطلب الاول :مفهوم الخدمة الالكترونية	**35-34**
الفرع الاول : تعريف الخدمة الالكترونية	**36-35**
الفرع الثاني: متطلبات الخدمة الالكترونية	**39-37**
الفرع الثالث: بوابة الخدمة الالكترونية	**40-39**
المطلب الثاني: دور الخدمة الالكترونية في محاربة الفساد الاداري	**40**
الفرع الاول: دور الخدمة الالكترونية في محاربة الفساد الاداري	**42-41**
الفرع الثاني: دور الخدمة الالكترونية في سير المرافق العام	**44-43**
المبحث الثاني : الرقابة الالكترونية والتوقيع الالكتروني	**45**
المطلب الاول: الرقابة الالكترونية كأسلوب لمحاربة الفساد الاداري	**46**
الفرع الاول: تعريف الرقابة الالكترونية	**49-47**
الفرع الثاني :متطلبات الرقابة الالكترونية	**52-49**
الفرع الثالث : دور الرقابة الالكترونية في محاربة الفساد الاداري	**54-52**
المطلب الثاني: التوقيع الإلكتروني كأسلوب لمحاربة الفساد الإداري	**54**
الفرع الاول: تعريف التوقيع الالكتروني	**51**
الفرع الثاني :صور التوقيع الالكتروني	**53-51**
قائمة المراجع	
فهرس المحتويات	

Supprimer filigrane
Wondershare PDFelement

استمارة معلومات

المعلومات الشخصية:

الاسم: فاتح اللقب: بورغداد

اسم الأب: رشيـد اسم ولقب الأم: بورغداد عائشة

تاريخ الازدياد: 1984/03/22 مكان الازدياد: بلدية برج الغدير، ولاية برج بوعريريج

رقم الهاتف: 0773453221

البريد الالكتر Boureghdadfateh34@gmai

العنوان الشخصي: برج الغدير، ص.ب 42

الباكالوريا:

المعدل: 11.75 الشعبة/التخصص: أدب وعلوم إنسانية سنة الحصول على شهادة الباكالوريا: 2003

الليسانس:

تخصص الليسانس: علوم سياسية وتنظيم إداري الدفعة/ سنة التخرج: 200

الماستر:

تخصص الماستر: إدارة محلية الدفعة/ سنة التخرج: 2021

المعدل الترتيبي للماستر: (المعدل العام) 10.12

الوضعية المهنية:

موظف: [X] عاطل عن العمل: [ ]

في حالة موظف:

وظيف عمـومي: [X] قطاع خاص: [ ]

المصلحة المستخدمة: مديرية الخدمات الجامعية اسم المؤسسة / الشركة:

الرتبة في العمل: ملحق إدارة رئيسي

الصيغة:

موظف دائم: [X] موظف في إطار عقود: [ ] نوع العقد: [ ]

امضاء الطالب

Supprimer filigrane
Wondershare PDFelement

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم : علوم سياسية

المرجع: القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة) بورغداد فاتح

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم طالـــب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 111262497

الصادرة بتاريخ 2018/10/23 عن دائرة/ بلدية برج الغدير

المسجل(ة) بكلية الحقوق والعلوم السياسية قسم : علوم سياسية

والمكلف بانجاز أعمال بحث (مذكرة ماستر، ~~مذكرة ماجيستير، أطروحة دكتوراه~~) الموسومة بـ :

دور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية 2021-2020

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ 2021/06/20

إمضاء المعني